

أسامة نجوم \*

## اقتصاد الظل في سورية: حجمه، أسبابه، وآثاره

منذ العام ٢٠٠٥ اختارت سورية الانتقال من نموذج التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، الذي يعتمد سياسة الانفتاح وإعطاء مرونة لآليات القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية.

بسبب هذه المرحلة الانتقالية تفتشت ظاهرة اقتصاد الظل وتغلغلت في الشبكات الرسمية وغير الرسمية نتيجة ضعف أنظمة المتابعة والمحاسبة والحماية، وقصور إمكانيات الاقتصاد الكلي السابق وقلة خبرته في التوظيف في مجالات الاستثمار والعمالة والمالية العامة. وساهمت هذه الفجوة في بروز الأزمة الحالية التي تعكس نسيباً حالات الاحتقان الشعبي والامتعاض من نمو فئات انتهازية استفادت من الفجوات لتراكم ثروات متنوعة المصادر، اعتماداً على نشاطات اقتصاد الظل البعيدة عن الرقابة والشفافية من جانب، وبالتعاون والتواطؤ مع ممثلي القطاع الحكومي من جانب آخر.

### مقدمة

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن نشاطات اقتصاد الظل موجودة بأشكال ودرجات مختلفة في جميع الاقتصاديات، بمختلف درجة نموها وتطورها، وأن حجم هذه النشاطات أوسع في الدول الفقيرة والنامية التي تمر بمراحل انتقالية، قياساً بالدول المتطورة التي تتميز بنظم وهياكل اقتصادية متطورة.

وتعتبر سورية من الدول النامية التي تبنت منذ عام ٢٠٠٥ الانتقال من نموذج التخطيط المركزي إلى نموذج اقتصادي ليبرالي يُدعى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، ويقوم على الانفتاح الاقتصادي وإعطاء مرونة واسعة لآلية السوق، مع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، وتشجيع القطاع

\* باحث سوري .

الخاص على تويّ دور أكبر في النشاطات الاقتصادية. لكن هناك من يعتقد أن قصور سياسات الاقتصاد الكليّ في مجال الاستثمارات والعمالة والمالية العامة، مع ضعف أنظمة الرقابة والمتابعة والمحاسبة وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، كل ذلك هيأ المجال لانتشار نشاطات اقتصاد الظل بأنواعها كافة، الرسمي منها وغير الرسمي (المشروع منها وغير المشروع)، انتشارًا ملحوظًا خلال الأعوام الأخيرة؛ إذ انتشرت مظاهر العمالة غير المنظّمة، والتهرب الضريبي، والرشوة والفساد. كما انتشرت مظاهر إجرامية، مثل تهريب البضائع والسلع، والاتجار بالمخدرات، وما إلى هنالك من دلالات ظاهرة اقتصاد الظل. ولا شك في أن مسببات نشاطات اقتصاد الظل (كضعف سياسات الاقتصاد الكلي، وخصوصًا في مجال سوق العمل، وقصور شبكات الحماية الاجتماعية، وتشوه بيئة الأعمال) وانعكاساتها (كانتشار الفساد، وتعاطف ثروات الفاسدين والمفسدين، وانتشار الرشوة)، ساهمت في بروز الأزمة التي تشهدها سورية حاليًا من خلال تعميق حالة الاحتقان الشعبي والامتعاض من سياسات اللبرلة الاقتصادية التي أتبع في الأعوام الأخيرة من دون أن تحقق نجاحًا في قنونة نشاطات اقتصاد الظل من جهة، ولا في تلبية حاجات المواطنين من فرص عمل نظامية ودخل لائق وعيش كريم من جهة أخرى، بل على العكس من ذلك، أفرزت طبقات اجتماعية وفتات اقتصادية انتهازية محدثة النعمة، راحت تستفيد من تُغر السياسات الاقتصادية ومن غياب الرقابة والشفافية والمحاسبة، وراكت ثروات ودخولاً متنوع المصدر من خلال نشاطات اقتصاد الظل المخفية والبعيدة عن الرقابة، وذلك بالتعاون والشراكة مع ممثلي القطاع الحكومي.

يهدف هذا البحث إلى فهم أبعاد ظاهرة اقتصاد الظل، ومعرفة أسبابها الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد آثارها في تركيبة الاقتصاد السوري وهيكلته وفي طبيعة المجتمع السوري؛ فالقسم الأول منه يتطرّق إلى مصطلح اقتصاد الظل ومؤشراته، في حين أن القسم الثاني يعمد إلى تقدير حجم هذا الاقتصاد في سورية من خلال استخدام طريقتين من الطرق غير المباشرة، وهما طريقة تحديد حجم العمالة في القطاع غير المنظّم، باستخدام نتائج مسوحات القوة العاملة في سورية، وطريقة تقدير الفرق بين دخل الأسرة وإنفاقها وفق مسوحات ميزانية الأسرة. ويتم في القسم الثالث تشخيص أسباب هذه الظاهرة، وفي القسم الرابع تحليل لآثارها. ونعرض في القسم الخامس بعض التوصيات للحد من نشاطات اقتصاد الظل. ونختتم البحث بملخص لأهم ما ورد فيه من نقاط.

## أولاً: تعريف اقتصاد الظل ومؤشراته

يُعتبر توصيف اقتصاد الظل من القضايا الشائكة، نظرًا إلى تشعب أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتداخلها، وهو ما يصعب الإتيان بمصطلح أو تعريف موحد وشامل لهذه الأبعاد كلها. وقد استُخدمت مصطلحات ومفاهيم متنوعة للدلالة على اقتصاد الظل، منها: الاقتصاد المخفي (الخفي)؛ الاقتصاد غير المنظّم؛ الاقتصاد غير الرسمي؛ الاقتصاد غير القانوني؛ الاقتصاد غير المسجل؛ الاقتصاد تحت الأرض....

ونظرًا إلى اعتقادنا أن كل ما سبق من تلك المصطلحات والمفاهيم لا يعكس الأبعاد الكاملة للنشاطات الموازية لنشاطات الاقتصاد الرسمي، اعتمدنا مصطلح اقتصاد الظل كونه أشمل، ويعبر بشكل أفضل عمّا يجري في طياته من نشاطات. وفي ما يلي عرض لبعض الدراسات التي قدمت تعاريف مختلفة للدلالة على اقتصاد الظل.

## ١- ماهية اقتصاد الظل

تبنت تقارير منظمة العمل الدولية<sup>(١)</sup> في البدايات معيار العمالة في القطاع غير المنظم (غير الرسمي) للإشارة إلى اقتصاد الظل<sup>(٢)</sup>، ثم تبنت مفهومًا أوسع هو «العمالة غير المنظمة (غير الرسمية)»، الذي يشير إلى جميع الأعمال غير المنظمة في قطاع المنشآت المنظمة أو غير المنظمة، أو في القطاع العائلي خلال فترة زمنية محددة<sup>(٣)</sup>.

في المقابل، هناك كثير من الدراسات التي اعتمدت معيار الصبغة القانونية (الحالة التنظيمية) للتمييز بين نشاطات اقتصاد الظل ونشاطات الاقتصاد الرسمي؛ إذ يندرج جميع النشاطات غير القانونية (غير المنظمة)، بما فيها التهريب الضريبي، وعدم التسجيل الرسمي، وعدم تطبيق القوانين الناظمة كتلك الخاصة بحقوق العمال والضمان الاجتماعي وعلاقات الملكية، ضمن إطار اقتصاد الظل، فيما أشار آخرون<sup>(٤)</sup> إلى مفهوم أوسع يتضمن - إلى جانب ما سبق ذكره من النشاطات غير القانونية (غير المنظمة)-النشاطات غير المشروعة (التقديية وغير التقديية)، ومنها حيازة البضائع المسروقة وزراعة المخدرات والاتجار بها، والتهريب والقمار، وغير ذلك<sup>(٥)</sup>.

يمكن كما تقدم التمييز في اقتصاد الظل بين نشاطات مشروعة (من حيث ديناميكية الإنتاج والعرض والتقديم والتوريد والتشغيل والاستهلاك) تتم ضمن وحدات عمل غير منظمة (غير رسمية)، كعمل الأطفال والأسر في قطاعات الأعمال المنزلية والزراعية والحرف والورش الصغيرة، ونشاطات غير مشروعة تتم ضمن وحدات عمل منظمة (رسمية) كنشاطات التهريب الضريبي وتشغيل عمالة غير منظمة<sup>(٦)</sup> ومحرومة من جميع حقوق العمالة

١ للمزيد من المعلومات، انظر: International Labour Organization, 2002. on the Web: <www.gdrc.org/informal/women.pdf>, and *Decent Work And Informal Economy: Sixth Item on the Agenda*, Report / International Labour Conference; 90th session, 4 (Geneva: International Labour Organization, 2002), on the Web: <www.ilo.org/public/english/standards/relm/ilc/ilc90/pdf/rep-vi.pdf>.

٢ يشير هذا المصطلح إلى العمالة في قطاع المنشآت غير المنظمة (غير الرسمية) بغض النظر عن نوعية هذا العمل، وفي ما إذا كان رئيساً أو ثانوياً خلال فترة زمنية محددة. ويُقصد بقطاع المنشآت غير المنظمة جميع المنشآت الخاصة العائلة إلى الأفراد أو الأسر التي لا تتمتع بصفة المساهمة، ولا يوجد فصل قانوني بين نشاطاتها ونشاطات مالكيها.

3 Ralf Hussmanns, "Measuring the Informal Economy: From Employment in the Informal Sector to Informal Employment," (Working Paper; no. 53, Policy Integration Department, Bureau of Statistics, International Labour Office, 2004).

4 Hernando de Soto, *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*, in Collaboration with the Instituto Libertad y Democracia; Foreword by Mario Vargas Llosa; Translated by June Abbott (New York: Harper and Row, 1989); Friedrich Schneider, "The Size and Development of the Shadow Economies and Shadow Economy Labor Force of 22 Transition and 21 OECD Countries: What Do We Really Know," in: Boyan Belev, ed., *The Informal Economy in the EU Accession Countries: Size, Scope, Trends, and Challenges to the Process of EU Enlargement* (Sofia: Center for the Study of Democracy, 2003), and Edgar L. Feige, "Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institutional Economics Approach," *World Development*, vol. 18, no. 7 (1990), on the Web: <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.137.7657&rep=rep1&type=pdf>.

5 Friedrich Schneider and Robert Klinglmair, "Shadow Economies around the World: What Do We Know?," (Economics Working Papers; 2004-03, Department of Economics, Johannes Kepler University Linz, Austria, April 2004); Martha Alter Chen, "Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal Regulatory Environment," (United Nations, Department of Economic and Social Affairs, DESA Working Paper; no. 46, New York, July 2007), and Friedrich Schneider and Dominik Enste, *Hiding in the Shadows: The Growth of the Underground Economy*, Economic Issues; 30 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2002), on the Web: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/>.

٦ انظر: A. Sivananthiran and C. S. VenkataRatnam, eds., *Informal Economy: The Growing Challenge for Labour Administration* (Geneva: International Labour Organization (ILO), 2005), on the Web: <http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\_dialogue/---lab\_admin/documents/publication/wcms\_113917.pdf>.

النظامية، وتلقى دخولاً منخفضة، ونشاطات غير مشروعة تتم في وحدات عمل غير منظمة (غير رسمية) يغلب عليها الطابع الإجرامي، كنشاطات الاتجار بالسلع والبضائع المحرمة مثل المخدرات والسلاح، والاتجار بالبشر وبالأعضاء البشرية، وهي تتم بشكل خفي لتحقيق أرباح ومكاسب فاحشة، بغض النظر عن الوسائل والأدوات المستخدمة.

## ٢- مؤشرات اقتصاد الظل

لقد استُخدمت طرقٌ إحصائيةٌ مختلفة لتقدير حجم نشاطات اقتصاد الظل، ومنها طريقة قياس الفرق بين الدخل والإنفاق على المستوى القومي، كما في دراسة ماكافي<sup>(٧)</sup> التي خلصت إلى أن حجم نشاطات اقتصاد الظل في المملكة المتحدة بلغ ٤ في المئة عام ١٩٧٤، وطريقة قياس الفرق بين دخل الأسرة وإنفاقها كما استخدمها ديلنوت وميلر<sup>(٨)</sup> لقياس حجم القطاع غير المنظم في المملكة المتحدة، وقد بلغ حوالي ٣ في المئة من الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٧٧، في حين قدر بيساريديس وويبر<sup>(٩)</sup> أن حجم الاقتصاد غير المنظم في المملكة المتحدة يعادل ٥, ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استخدام دالة استهلاك المواد الغذائية التي تقيس فائض استهلاك المواد الغذائية، وهو الفائض الذي يعكس حجم الدخل غير المصرح به في الاقتصاد المدروس. وقد استخدم دفيوتيان<sup>(١٠)</sup> الطريقة نفسها لقياس حجم الدخل المتاح وغير المصرح به في تركيا، فبلغ ٢١ في المئة مما هو مصرح به ومسجل نظامياً. كما استخدم سينغوس<sup>(١١)</sup> مسح نفقات الأسرة عام ١٩٩٣ لقياس حجم نشاطات الظل، حيث توصلت دراسته إلى أن حجم نشاطات الاقتصاد الأسود (الخفي) لفئة العاملين لحسابهم في المملكة المتحدة يعادل ٦, ١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وخلص تشارمز<sup>(١٢)</sup> إلى أن العمالة غير المنظمة في أفريقيا شكّلت خلال فترة التسعينيات ٨٠ في المئة من العمالة غير الزراعية، و٦٠ في المئة من العمالة الحضرية، وأكثر من ٩٠ في المئة من الأعمال الجديدة.

وقد أتبع كلٌ من كوفمان وكاليردا<sup>(١٣)</sup> وجونسون<sup>(١٤)</sup> طريقة قياس الفرق بين نمو الكمية المستهلكة من الكهرباء وحجم الناتج المحلي الإجمالي، لتقدير حجم مساهمة اقتصاد الظل في اقتصاد مجموعة دول الاتحاد السوفياتي

7 Kerric Macafee "A Glimpse of the Hidden Economy in the National Account," *Economic Trends*, vol. 316, no. 1 (1980).

8 A. Dilnot and C. N. Morris, "What Do We Know About the Black Economy?" *Fiscal Studies*, vol. 2, no. 1 (March 1981).

9 Christopher A. Pissarides and Guglielmo Weber, "An Expenditure-Based Estimate of Britain's Black Economy," *Journal of Public Economics*, vol. 39 (1989), on the Web: <[http://darp.lse.ac.uk/papersdb/Pissarides-Weber\\_\(JPubE89\).pdf](http://darp.lse.ac.uk/papersdb/Pissarides-Weber_(JPubE89).pdf)>.

10 Nurhan Davutyan, «Estimating the Size of Turkey's Informal Sector: An Expenditure-Based Approach», (Economic Research Forum Working Paper Series; 403, Cairo, 2008), on the Web: <[http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1211433730\\_403.pdf](http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1211433730_403.pdf)>.

11 Panayiota Lyssiotou, Panos Pashardes and Thanasis Stengos, "Estimates of the Black Economy Based on Consumer Demand Approaches" *Economic Journal*, vol. 114, no. 497 (July 2004).

12 J. Charmes, «Progress in Measurement of the Informal Sector: Employment and Share of GDP," in: Department of Economic Affairs, Statistics Division, *Household Accounting: Experience in Concepts and Compilation*, 2 vols., Studies in Methods. Series F; no. 75 (New York: United Nations, 2000), vol. 1: *Household Sector Accounts*.

13 Daniel Kaufmann and Aleksander Kaliberda, "Integrating the Unofficial Economy Into Dynamic of Past Socialist Economies: A Framework of Analyses and Evidence," in: Bartlomiej Kaminski, ed., *Economic Transition in Russia and the New States of Eurasia*, International Politics of Eurasia; v. 8 (Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1996).

14 Simon Johnson, Daniel Kaufmann and Andrei Shleifer, "The Unofficial Economy in Transition," *Brookings Papers on Economic Activity*, no. 2(1997).

السابق وبعض دول أوروبا الشرقية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥؛ حيث بلغ أدنى قيمة له ٦,٥ في المئة في أوزبكستان، و٦٢ في المئة في كازاخستان، في حين توصل أليكسيف وبايل<sup>(١٥)</sup> إلى نتائج مختلفة للعتبة نفسها من الدول، مستخدمين الطريقة نفسها، حيث بلغ أدنى قيمة لاقتصاد الظل ٩,٢١ في المئة في إستونيا، وأعلى قيمة ٩,٦٩ في المئة في آذربيجان<sup>(١٦)</sup>.

وقد استخدم شنايدر<sup>(١٧)</sup> طريقة «المؤشرات- الأسباب المتعددة الديناميكية» (DYMIMC)<sup>(١٨)</sup> لقياس حجم نشاطات اقتصاد الظل في مجموعة من الدول، فتوصل إلى أن متوسط حجم نشاطات اقتصاد الظل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول وسط أوروبا وشرقها ارتفع من ٤,٢٣ في المئة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ إلى ٢,٢٩ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، كما ارتفع حجم اقتصاد الظل في دول الاتحاد السوفياتي السابق من ٩,٣٢ في المئة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ إلى ٨,٤٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. أما بالنسبة إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، فقد ارتفع حجم نشاطات اقتصاد الظل من ٢,١٣ في المئة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ إلى ٧,١٦ في المئة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

وفي دراسة أخرى استخدم شنايدر وكينغلمير<sup>(١٩)</sup> طرقاً مختلفة لقياس حجم ظاهرة اقتصاد الظل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في عينة من ١١٠ دول (مختلفة في درجة تطورها الاقتصادي) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ومن تلك الطرق قياس نسبة ناتج الكهرباء إلى الناتج المحلي الإجمالي، والطلب على النقود، وطريقة DYMIMC لقياس حجم اقتصاد الظل في الدول النامية. وتوصلا إلى أن حجم اقتصاد الظل هو ٤١ في المئة في الدول الأفريقية وأميركا اللاتينية، و٢٦ في المئة في الدول الآسيوية، و٣,١٩ في المئة في سورية. أما بالنسبة إلى الدول التي تمر بمراحل انتقالية، فإن نتائج طريقة DYMIMC تشير إلى أن حجم اقتصاد الظل هو ٣٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. كما بيّنت نتائج طريقتي الطلب على النقود وطريقة DYMIMC أن حجم اقتصاد الظل هو ١٨ في المئة في الدول المتقدمة.

وخلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦، استخدم شنايدر وبوين<sup>(٢٠)</sup> في عينة من ١٢٠ دولة طريقة المؤشرات- الأسباب المتعددة (MIMIC) لقياس حجم نشاطات اقتصاد الظل نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلا إلى أن متوسط حجم اقتصاد الظل في ٦٧ دولة نامية حافظ على مستواه بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٦ وهو ٩,٣٤ في المئة. وقد سجلت بوليفيا أعلى متوسط (٣,٦٧ في المئة)، وسنغافورة أدنى متوسط (٣,١٣ في المئة)، فيما بلغت قيمة المتوسط في سورية ٣,١٩ في المئة. أما بالنسبة إلى دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

15 Michael Alexeev and William Pyle, "A Note on Measuring the Unofficial Economy in the Former Soviet Republics," (Middlebury College Working Paper Series; 0230, Middlebury College, Department of Economics, Vermont, July 2002), on the Web: <<http://sandcat.middlebury.edu/econ/repec/mdl/ancoec/0230.pdf>>.

١٦ السبب في ذلك هو أن نسبة القطاع غير المنظم في عام الأساس ١٩٨٩ لم تكن موحدة في جميع الدول المدروسة (١٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) كما افترضت الدراسات الأخرى، وإنما تختلف بين الدول المدروسة.

17 Schneider, "The Size and Development of the Shadow Economies".

١٨ تقوم طريقة DYMIMC، أو ما يسمّى طريقة المتغير الكامنة (Latent-Variable)، على استخدام نماذج الاقتصاد القياسي، مثل نموذج الآثار الثابتة (Fixed effects) أو نموذج الآثار العشوائية (Random-effects)، لدراسة العلاقة بين حجم الاقتصاد غير المنظم (وهو متغير كامن) ومجموعة من المتغيرات المسببة له (متغيرات ملحوظة)، مثل العبء الضريبي وأعباء القوانين، ومجموعة من المتغيرات الناجمة عنه (متغيرات ملحوظة)، مثل نمو المؤشرات النقدية ونمو سوق العمل ونمو سوق الإنتاج.

19 Schneider and Klinglmair, "Shadow Economies around the World".

20 Andreas Buehn and Friedrich Schneider, "Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 Countries," (Department of Economics, Johannes Kepler University of Linz, 2009), on the Web: <[www.econ.jku.at/.../ShadEconomyCorruption\\_rev\\_091009.pdf](http://www.econ.jku.at/.../ShadEconomyCorruption_rev_091009.pdf)>.

(١٩ دولة)، فقد ارتفع متوسط حجم اقتصاد الظل من ٣٥,٨ في المئة عام ١٩٩٩ إلى ٣٦,٩ في المئة عام ٢٠٠٦، حيث سجلت جورجيا أعلى متوسط (٦٧,٨ في المئة) وسلوفاكيا أدنى متوسط (٢,١٧ في المئة). وبالنسبة إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٢٥ دولة)، ارتفع المتوسط بشكل طفيف من ١٤,٢ في المئة إلى ١٥,٨ في المئة بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٦، حيث سجلت المكسيك أعلى القيم ٣١,٥ في المئة، وسجلت أميركا أدناها (٧ في المئة).

كما استخدم بيرازي<sup>(٢١)</sup> طرقاً عدة لقياس حجم اقتصاد الظل في فنزويلا، حيث تشير نتائج طريقة الطلب على النقود إلى أن حجم اقتصاد الظل بلغ ٢٨,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام ٢٠٠٧، وتشير نتائج طريقة الطلب على الكهرباء إلى ٢١,٩ في المئة، وهي مقارنةً لنتائج مسوحات اليد العاملة (٥,٢١ في المئة).

## ثانياً: حجم اقتصاد الظل في سورية

هناك عدد من الدراسات التي تطرقت إلى ظاهرة اقتصاد الظل في سورية، منها دراسة أوغلي<sup>(٢٢)</sup> التي هدفت إلى إلقاء الضوء على ظاهرة القطاع غير المنظم في سورية، ورصد تطوره خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتعرف على خصائصه وتأثيره في الاقتصاد السوري، والبحث عن سبل إدماجه في القطاع الحديث المنظم. وقد انتهت الدراسة إلى أن القطاع غير المنظم في سورية يحتل جزءاً مهماً من حيث مساهمته في تشغيل القوة العاملة، لكنه يتميز بضعف الإنتاجية. كما توصل سلمان<sup>(٢٣)</sup> إلى أن حجم اقتصاد الظل هو ٤٥ في المئة من الاقتصاد السوري، وإلى أن النشاطات الإجرامية تضر كثيراً بالاقتصاد الوطني، خصوصاً نشاطات تهريب البضائع والسلع. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تنظيم نشاطات اقتصاد الظل من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتنظيم عمل المهن والحرف الصغيرة، وتحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي بما يضمن تحسین مستوى الدخل. كما بيّنت دراسة سكر<sup>(٢٤)</sup> ارتفاع حجم العمالة في القطاع غير المنظم في سورية من ٢٣ في المئة إلى ٣٧,٥ في المئة من إجمالي حجم العمالة بين عامي ١٩٨٧-٢٠٠٦.

### ١- تقدير حجم اقتصاد الظل في سورية

هناك نوعان من الطرق المتعارف عليها لتقدير حجم نشاطات اقتصاد الظل في اقتصاد ما، وهما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. تقوم الطريقة المباشرة على أسلوب جمع البيانات والمعلومات من خلال الاستقصاءات والمسوحات لعينات منتقاة من نشاطات اقتصاد الظل، وهناك أسلوب آخر يعتمد على تدقيق الحسابات

21 Josefa Ramoni Perazzi, Giampaolo Orlandoni Merli and Laura Castillo Paredes, "The Size of the Informal Economy in Venezuela," *El Norte - Finnish Journal of Latin American Studies*, no. 5 (December 2010).

٢٢ عصام الشيخ أوغلي، علي إبراهيم، و عبد القادر نبال، «القطاع غير المنظم في سورية: الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم»، ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشر، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠٠١، على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_01/ali/ali.htm](http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/ali/ali.htm)>

٢٣ حيان سلمان، «اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي»، ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرين والثلاثين، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠٠٦، على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_07/](http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/)>، السليمان.pdf>.

٢٤ نبيل سكر، «خيارات التعامل مع العمالة الفائضة في سورية»، دراسة، مشروع التطوير والتحديث المؤسساتي في سورية، ٢٠٠٦، على الموقع الإلكتروني: <<http://ismf-eusy.org/ismf/ar/publicationsd.php?id=6>>

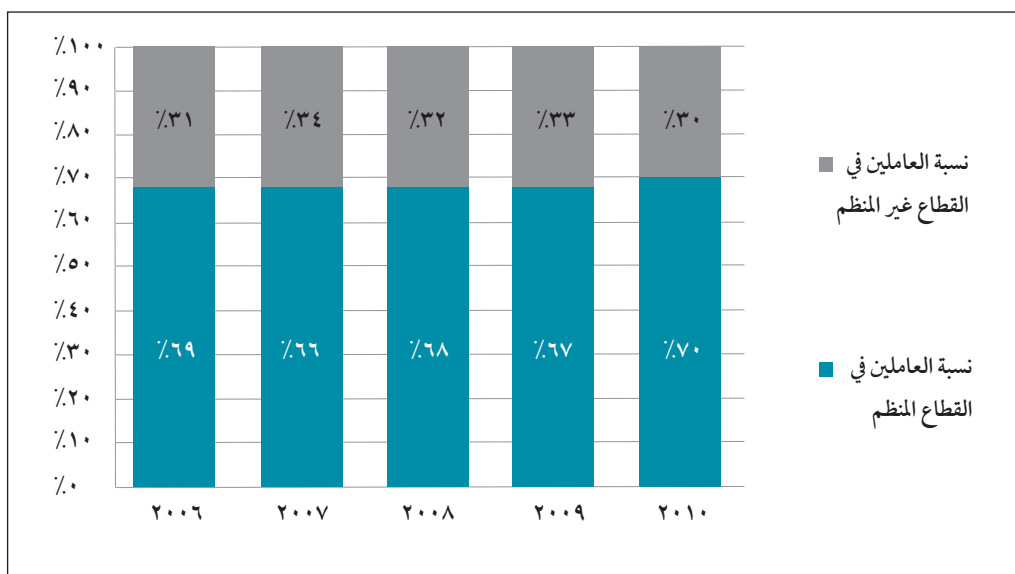


الضريبية لعينة من المكلفين بالضريبة لمعرفة الفجوة بين الدخل المصرح به للضريبة والدخل الحقيقي للمكلفين. في المقابل، هناك أساليب عدة غير مباشرة لتقدير حجم اقتصاد الظل، منها تقدير حجم العمالة في القطاع غير المنظم من خلال تحليل نتائج مسوحات العمل، ومنها تقدير الفرق بين جانب الدخل والإنفاق على مستوى الأسرة أو الاقتصاد القومي، ومنها أيضًا تقدير الفرق بين معدل نمو استهلاك الكهرباء ومعدل نمو الناتج القومي. ومؤخرًا استُخدمت طريقة إحصائية قياسية اسمها طريقة «المؤشرات والأسباب المتعددة الديناميكية»، وهي تجمع بين مسببات اقتصاد الظل وآثاره من خلال دالة رياضية، وتتطلب قاعدة بيانات واسعة قد يتعذر الحصول عليها في كثير من الأحيان. ومن أجل تقدير حجم نشاطات اقتصاد الظل في سورية، سنعتمد أسلوبين من أساليب الطرق غير المباشرة، وهما تقدير حجم العمالة في القطاع غير المنظم وتقدير حجم الدخل غير المنظم ميزانية الأسرة، وذلك بالاعتماد على مسوحات القوة العاملة ومسوحات ميزانية الأسرة التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء.

### أ- حجم العمالة في القطاع غير المنظم

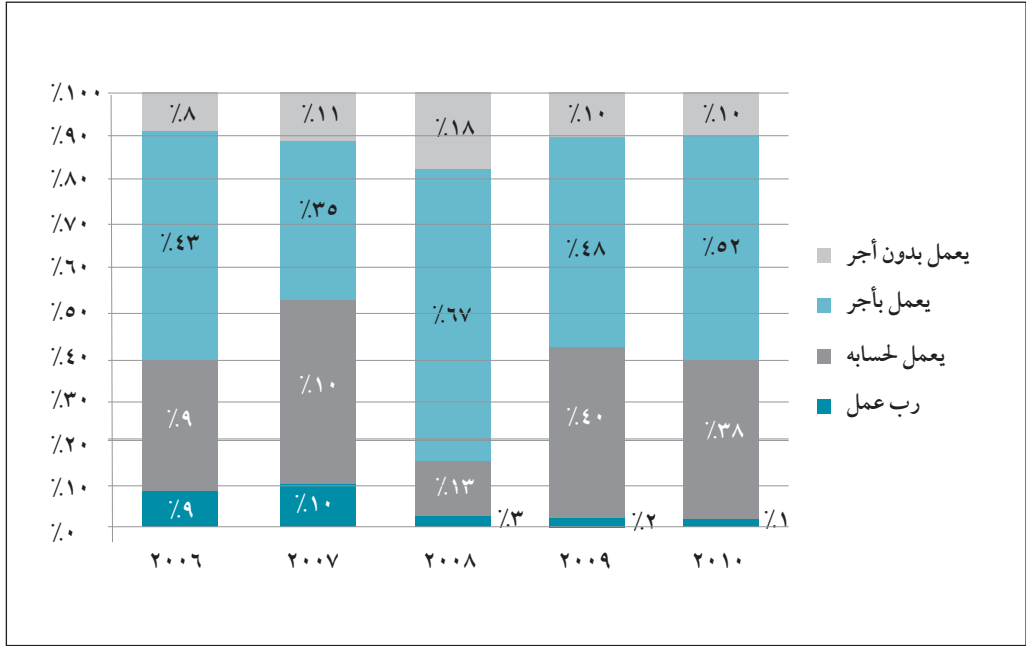
تشير نتائج مسوحات قوة العمل إلى أن حوالي ثلث العمالة في سورية اشتغل في القطاع غير المنظم خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، كما هو مبين في الشكل رقم (١)، وأن القسم الأكبر من هذه العمالة توزع بين من يعمل لحسابه ومن يعمل بأجر على حساب حجم فئة أرباب العمل والعاملين من دون أجر (الشكل رقم (٢))، مع ملاحظة تفاوت النسب بين فئتي من يعمل لحسابه ومن يعمل بأجر خلال الفترة المدروسة. في كل الأحوال، يشير مجموع الفئتين إلى أن غالبية العاملين في القطاع غير المنظم هي ممن يعمل في المهن الحرة والورش الصغيرة، ولاسيما في قطاع البناء والتشييد الذي شهد نشاطًا ملحوظًا خلال الأعوام المدروسة (انظر الشكل رقم (٣))، وذلك استجابة للطلب الكبير الذي حصل نتيجة تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الخارجية التي تركز معظمها في استثمارات عقارية سياحية وتجارية وسكنية.

الشكل (١): توزيع العمالة بين القطاعين المنظم وغير المنظم



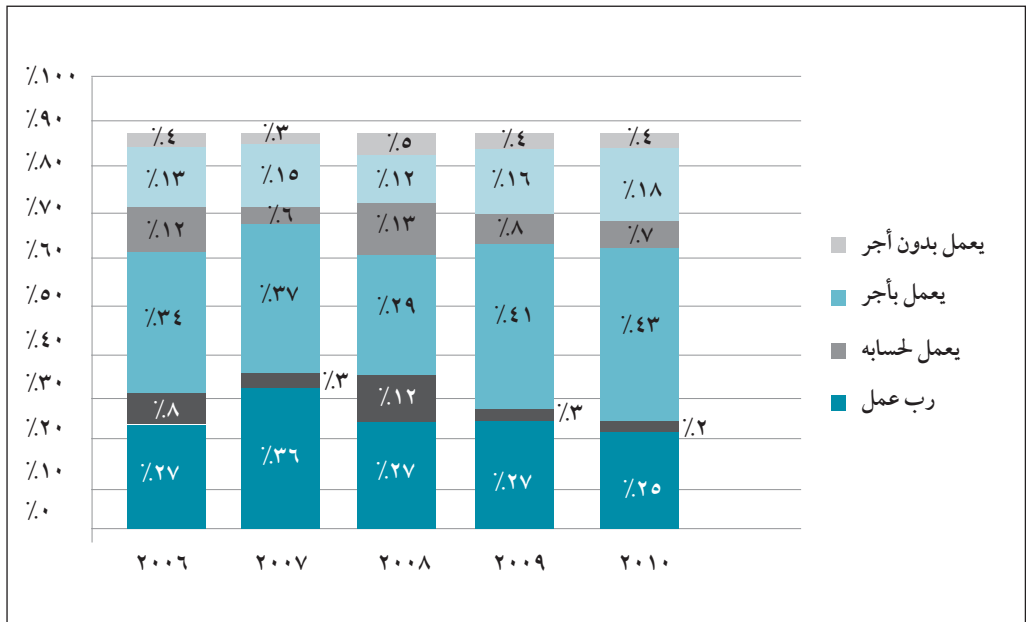
المصدر: مسوحات القوة العاملة والمجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

الشكل (٢): تركيبة العمالة في القطاع غير المنظم



المصدر: مسوحات القوة العاملة والمجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

الشكل (٣): توزيع عمالة القطاع غير المنظم بحسب النشاط الاقتصادي



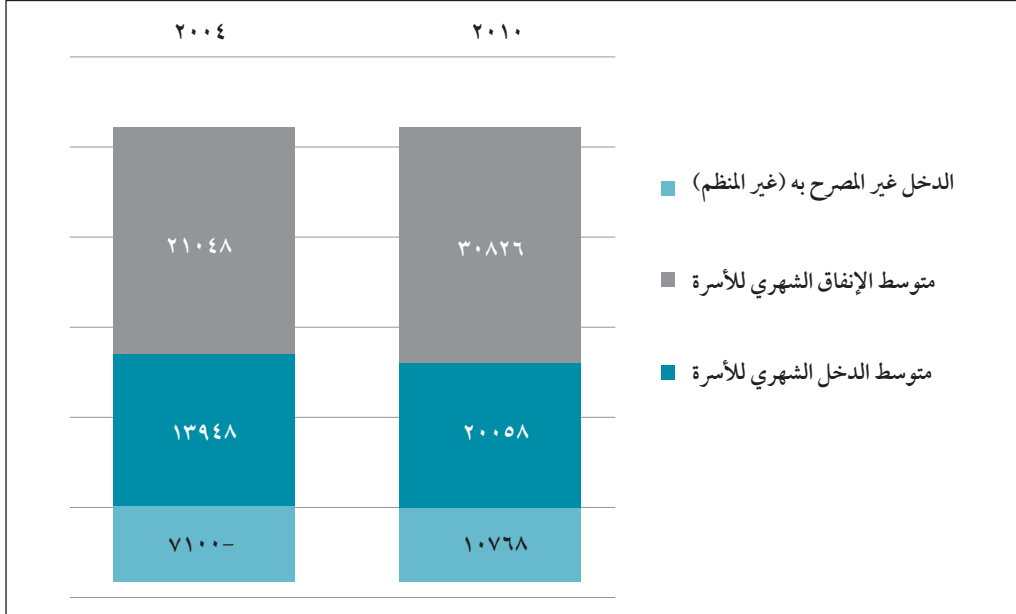
المصدر: مسوحات القوة العاملة والمجموعة الإحصائية، المكتب المركزي للإحصاء في سورية.



## ب- حجم الدخل غير المنظم

إضافة إلى تقدير حجم العمالة في القطاع غير المنظم، عمدنا إلى تقدير حجم القطاع غير المنظم بقياس حجم الدخل غير المصرح به، وهو يمثل الفرق بين جانبي الدخل والإنفاق في مسوحات ميزانية الأسرة؛ إذ يبين الشكل رقم (٤) أن نسبة الدخل الشهري غير المصرح به (غير المنظم) بلغت ٣٤ في المئة - ٣٥ في المئة من إجمالي الإنفاق الشهري (الدخل النظامي) في عامي ٢٠٠٤ - ٢٠١٠.<sup>(٢٥)</sup>

الشكل (٤): قيمة الدخل غير المنظم



المصدر: مسوحات ميزانية الأسرة، المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

بالنتيجة، نستطيع القول - وفقاً لنتائج تحليل مسوحات القوة العاملة وميزانية الأسرة - أن حجم القطاع غير المنظم خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، مقيساً بنسبة العمالة غير المنظمة إلى إجمالي العمالة، هو حوالي الثلث، وأن حجم الدخل غير المنظم في ميزانية الأسرة هو أكثر من الثلث قليلاً، وأن كلا المؤشرين يبيّن وجود ظاهرة اقتصاد الظل في سورية التي لها مسبباتها ولها انعكاسات إيجابية وسلبية، كما سنرى في ما يلي من أقسام.

## ٢- عوامل ظهور اقتصاد الظل في سورية

يمكن تحديد مجموعتين أساسيتين من عوامل ظهور نشاطات اقتصاد الظل: عوامل اقتصادية وأخرى اجتماعية، وكل من هاتين المجموعتين تتضمن بدورها مجموعة من الأسباب الممهدة لظهور نشاطات اقتصاد الظل والدافعة لها.

٢٥ عندما احتسبنا قيمة الفجوة بين الدخل والإنفاق وفق مسوحات ميزانية الأسرة للعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وجدنا أن هذه النسبة بلغت ٢ في المئة فقط، وهذا يلقي بظلال من الشكوك حول دقة نتائج مسح ميزانية الأسرة لذلك العام، حيث إن نسبة الزيادة في قيمة متوسط الدخل الشهري للأسرة عام ٢٠٠٧، قياساً بعام ٢٠٠٤، هي ٨,٨ في المئة، ونسبة الزيادة في قيمة الإنفاق الاستهلاكي ١,٢١ في المئة فقط، وهذا لا يتماشى في العموم مع النظريات الاقتصادية حول علاقة الاستهلاك بالدخل، كالنظرية الكينزية التي تشير إلى أن الميل الحدي إلى الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد في المجتمعات ذات الدخل المتدني يكون مرتفعاً، إذ يُنفق هؤلاء الأفراد القسم الأكبر من زيادة دخولهم على السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات استهلاكية لم يسمح لهم مستوى دخلهم السابق بالحصول عليها.

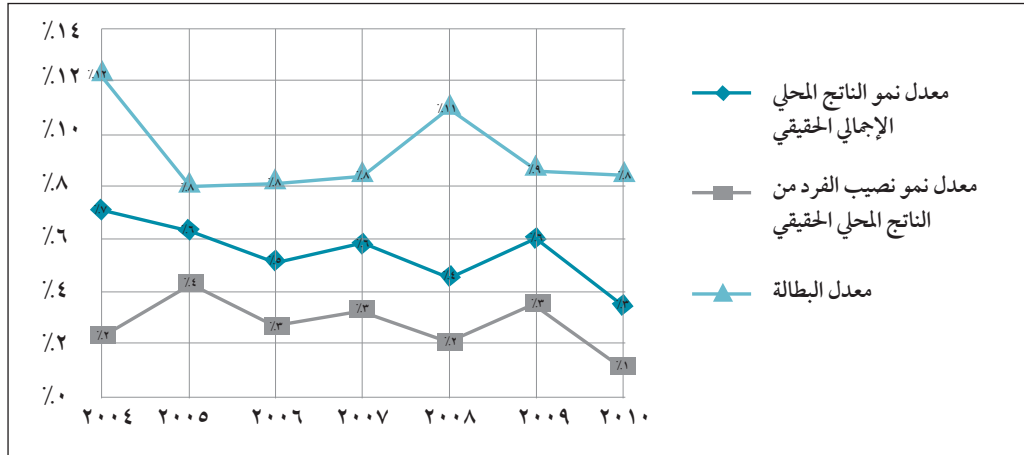
## أ- العوامل الاقتصادية

هناك عوامل اقتصادية عدة تدفع بالأفراد نحو نشاطات اقتصاد الظل، ومنها ما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، مثل سياسات النمو وسوق العمل وسياسة الأجور ونظم الحماية الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بضعف البيئة الناظمة للأعمال والنشاط الاقتصادي، ولاسيما ما يتعلق منها بالقوانين والأنظمة والإجراءات.

### (١) نمو اقتصادي محدود وفائض عمالة متزايد

وفقاً للإحصاءات الرسمية، شهد الاقتصاد السوري معدلات معقولة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠ (الشكل رقم (٥))، لكن بسبب النمو السكاني المرتفع، كان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متواضعاً خلال الفترة، ولم يوفر فرص عمل كافية لامتناس الأعداد الكبيرة التي تفد سنوياً إلى سوق العمل وتقدّر بين ٢٥٠ ألفاً و٣٠٠ ألف فرد، وهو ما أدى إلى معدلات بطالة مرتفعة نسبياً (الشكل رقم (٥))<sup>(٢٦)</sup>. هنا نشير إلى قضية الاختلاف في معدلات البطالة المعتمدة رسمياً؛ فكثير من التقديرات يشير إلى أن الأرقام الرسمية لا تعكس حجم ظاهرة البطالة التي تصل، وفق بعض التقديرات، إلى ٢٠ في المئة<sup>(٢٧)</sup>. وفي هذا الصدد، نشير إلى ما توصل إليه تقرير «دراسة سوق العمل في سورية ٢٠٠٩-٢٠١٠» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اعتمد على مسوحات مشتركة بالتعاون مع الهيئات الحكومية السورية لرصد واقع سوق العمل. فقد خلص التقرير إلى أن معدل البطالة العام بلغ ٤, ١٣ في المئة عام ٢٠٠٩، ومعدل بطالة الشباب ٢٧ في المئة، ومعدل الإعالة ٤, ٤. كما خلص إلى وجود نوع من العلاقة الإحصائية بين معدلات البطالة في المناطق السورية وتدهور الحالة المعيشية للأسرة فيها.

الشكل (٥): معدلات النمو الحقيقي ومعدل البطالة



المصدر: المجموعة الإحصائية ومسوحات القوم العاملة، المكتب المركزي للإحصاء.

٢٦ يعتمد المكتب المركزي للإحصاء في سورية تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل، وهو أنه الإنسان الذي ليس لديه وظيفة دائمة، أو يبحث عن عمل، أو لم يعمل قط خلال الأسبوع الذي سبق تاريخ البحث. بالتالي، فإن اعتماد تعريف مختلف للعاطل عن العامل سيؤدي إلى نتائج مختلفة؛ إذ خلص تقرير هيئة تخطيط الدولة عام ٢٠٠٣ بعنوان «مؤشرات البطالة والتشغيل في سورية» إلى أن معدل البطالة ٢, ١٦ في المئة من القوة العاملة، إذ اعتُبر العاطل عن العمل من ليس لديه وظيفة مستمرة ولم يعمل لمدة يومين خلال المرحلة المدروسة.

٢٧ سكر، «خيارات التعامل مع العمالة الفائضة في سورية».

بغض النظر عن الجدل بشأن دقة الإحصاءات المتعلقة بقضية البطالة، هناك إشكالية أساسية تتعلق بهيكيلية الاقتصاد السوري وقدرته على توفير فرص عمل كافية للوافدين الجدد إلى سوق العمل، في ظل استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع، وخصوصاً فئة الشباب<sup>(٢٨)</sup>، إذ يُتَوَقَّع خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ أن يصل إجمالي عدد طالبي العمل خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥ إلى ثلاثة ملايين ونصف مليون عامل، وأن يكون في استطاعة الحكومة السورية استيعاب ٢,٢ مليون عامل منهم فقط، وفق معطيات الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة. بالتالي، فإن حجم فجوة سوق العمل سيبلغ ١,٣ مليون عامل<sup>(٢٩)</sup>. هذا، وتشير الدلائل إلى أن على الرغم من بعض الجهود التي قامت بها الحكومة السورية في مجال تصحيح اختلالات سوق العمل في الأعوام الأخيرة<sup>(٣٠)</sup>، فإنها لم توفر فرص عمل نظامية كافية، وهو ما اضطر فائض القوة العاملة إلى العمل في نشاطات اقتصاد الظل بكافة أنواعها، المنظم منه وغير المنظم.

## (٢) تنمية غير متوازنة وهجرة بحثاً عن الأفضل

هنا لا بدّ من الإشارة إلى قضية الهجرة وانعكاساتها على القطاع غير المنظم والعمالة، حيث إن عدم شمولية عملية التنمية أصقاع القطر كلها وعدم توازنها بين المدن الكبيرة والصغيرة من جهة ومراكز المدن والأطراف والأرياف من جهة أخرى، أدّى إلى تفاقم حجم الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة وإلى مراكز المدن الرئيسية. وقد ساهم تدهور سوية النشاط الزراعي في الأماكن والقرى الريفية خلال الأعوام الأخيرة، نتيجة الجفاف وقصور السياسات الزراعية والمائية، في تفاقم حجم الهجرة الداخلية إلى المدن الكبيرة كدمشق وحلب وحمص، وهو ما سبّب ضغوطاً اقتصادية كبيرة في هذه المدن نتيجة زيادة الطلب على المرافق والبنية التحتية والخدمات الحكومية الأخرى، كالصحة والتعليم.

ونتيجة عدم وجود سياسات صحيحة ومتكاملة لاستيعاب المهاجرين داخلياً إلى المدن الرئيسية، فضلاً عن قصور السياسات الاقتصادية الكلية عن تأمين فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، انغمس الجزء الأكبر من هؤلاء المهاجرين - الذين هم من العمالة غير المؤهلة وغير المدربة - في نشاطات اقتصاد الظل داخل حدود القطر، مثل النشاطات الزراعية كالقطاف والحصاد والحراسة، وفي نشاطات البناء والحرف والمهن الصغيرة...<sup>(٣١)</sup>. ولا ننسى أن نذكر أيضاً أن هناك قسماً من العمالة السورية - بنوعها المؤهل وغير المؤهل - قد

٢٨ بيّن تقرير حالة سكان سورية لعام ٢٠١٠، الصادر عن الهيئة السورية لشؤون الأسرة، أن على الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني من ٣,٣ في المئة خلال ثمانينيات القرن الماضي إلى ٢,٣٨ في المئة عام ٢٠١٠، فإن حجم الزيادة السنوية في السكان ارتفع من حوالي ٢٥٠ ألفاً إلى ٤٥٠ ألف فرد خلال الفترة نفسها، وهذه الزيادة مرشحة للارتفاع خلال العقود الأربعة المقبلة، الأمر الذي يعني تضاعف عدد سكان سورية حتى عام ٢٠٥٠. كما أن القسم الأكبر من هذه الزيادة سيكون في الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة، ويُتَوَقَّع أن تبلغ نسبتها حوالي ٦٥ في المئة من السكان عام ٢٠٥٠، وهو ما سيحدث ضغوطاً كبيرة على سوق العمل في سورية.

29 Q. Zaman, "Quantifying the Excess Supply of Labour in the Syrian Economy," (Electronic Paper Social Science Research Network (SSRN), January 2007), on the Web: <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\_id=95996>.

٣٠ إدراكاً لأهمية مشكلة البطالة، أنشأت الحكومة السورية هيئة البطالة عام ٢٠٠٢ ثم غيرت اسم الهيئة ونطاق عملها عام ٢٠٠٦ إلى الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. وقد نفذت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ مشروعاً لإنشاء قاعدة بيانات شاملة لسياسات العمل والتشغيل في سورية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، وباشرت بإنشاء الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية. لكن قصور سياسات الاقتصاد الكلي، وعدم جدية الإجراءات الحكومية لمعالجة ظاهرة البطالة بشكل جذري، والحلل الذي ألمّ بعمل صندوق المعونة، كل ذلك ساهم في إذكاء نار الحوادث الأخيرة من اضطرابات سياسية واجتماعية في سورية خلال العامين ٢٠١١ - ٢٠١٢، خصوصاً بين الشباب الذين خرج الكثيرون منهم مطالبين بفرص عمل. وقد استجابت الحكومة لهذه المطالبات جزئياً من خلال برنامج تشغيل الشباب، الذي يهدف إلى تشغيل جزء من فائض العمالة خلال فترة معينة من الزمن.

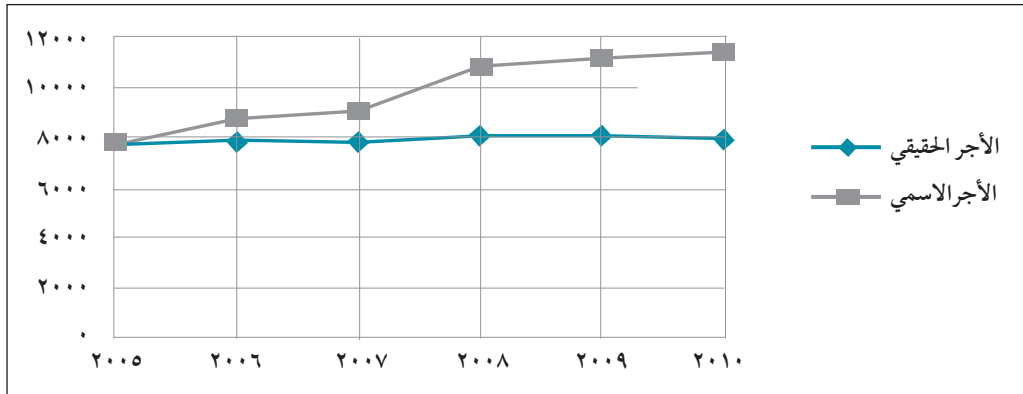
٣١ في المقابل يعتبر أوغلي وآخرون أن وجود نشاطات اقتصاد الظل يشكّل عامل جذب وتشجيع للهجرة الداخلية في سورية، مستندين في ذلك إلى نتائج مسح الهجرة الداخلية عام ١٩٨٧، وهو المسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء في سورية وأشار إلى أن نسب البطالة بين المهاجرين أقل منها بين المقيمين في المدن. انظر: أوغلي، إبراهيم، وتبال، «القطاع غير المنظم في سورية».

هاجر إلى خارج حدود الوطن بحثاً عن فرص عمل ومورد رزق، ومن هؤلاء من يعمل في نشاطات رسمية منظمّة، ومن يعمل في نشاطات غير رسمية وغير منظمّة، حيث تحوّل الدخل الناجمة عن عمل هذه الفئات إلى داخل الوطن، ومنها ما لا يجري حصره وتسجيله عبر القنوات الرسمية، وهذا يشكل جزءاً من الدخل غير المصرّح به (الدخل غير المنظم) الذي يصب في نهاية المطاف في الدورة الاقتصادية للقطر. حيث تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن قيمة إجمالي تحويلات المهاجرين إلى سورية بلغت خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ حوالي ١٠ مليارات دولار أمريكي<sup>(٣٢)</sup>.

### (٣) محدودية الدخل وتفاقم الفقر

على الرغم من الزيادات المتتالية التي شهدتها مستويات الأجور الاسمية في الأعوام الأخيرة، فإن مستويات الدخل الحقيقية بقيت عند مستويات ثابتة (انظر الشكل رقم (٦))، وذلك نتيجة ارتفاع مستويات الأسعار في الأعوام الأخيرة، خصوصاً أسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية الرئيسة وقيم الإيجارات، وهو ما أضعف القدرة الشرائية الحقيقية للأفراد، وربما دفع ببعض العاملين في القطاع المنظم إلى العمل في نشاطات اقتصاد الظل سعيًا وراء مصادر دخل إضافية<sup>(٣٣)</sup>.

الشكل (٦): الفجوة بين متوسط الأجور الاسمية والأجور الحقيقية



المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى مسوحات القوة العاملة والمجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء.

كما تبين إحصاءات الفقر في سورية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن ٤, ١١ في المئة من السكان (٢, ٠٢ مليون فرد) لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية (وفق معيار خط الفقر الأدنى)، ويرتفع هذا الرقم إلى ٣٠ في المئة (٣, ٥ مليون فرد) وفق معيار خط الفقر الأعلى<sup>(٣٤)</sup>. ويشير دليل الفقر البشري الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٧ إلى أن ٥, ١١ في المئة من السكان هم تحت خط الفقر،

٣٢ انظر موقع البنك الدولي الخاص بإحصاءات الهجرة وتحويلات المهاجرين: <<http://www.worldbank.org/migration>>

٣٣ خلصت دراسة غرابوسكي (Grabowski) إلى أن غياب فرص العمل في القطاع المنظم وانعدام أي مصدر مشروع للدخل، إضافة إلى أن مستوى الدخل الناجمة عن كون العمل غير منظم هو أعلى منها فيما لو كان العمل منظمًا، هي أهم دوافع العمل في القطاع غير المنظم في بولندا. بالتالي، إن تقليص الفروق بين مستويات الدخل في القطاعين المنظم وغير المنظم من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض ملموس في حجم العمل في القطاع غير المنظم. انظر: M. H. Grabowski, "Informal Labor Market and Informal Economy during the Economic Transition: The Polish Perspective," in: Belev, ed., *The Informal Economy*.

٣٤ انظر: هبة الليثي وخالد أبو اساعيل، الفقر في سورية ١٩٩٦-٢٠٠٤ (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في سورية، ٢٠٠٥).

وأن ٥, ١١ في المئة منهم يعانون الحرمان من مستوى المعيشة اللائق<sup>(٣٥)</sup>. كما بيّنت نتائج تقرير «دراسة سوق العمل في سورية ٢٠٠٩-٢٠١٠» الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ٥٦, ٥ في المئة من العاملين بأجر عام ٢٠٠٩ حصلوا على أقل من المعدل المتوسط الشهري للأجور (١١١٣٣ ليرة سورية)، وأن ١١ في المئة منهم نالوا أقل من نصف هذا المعدل. بالنتيجة، يمكننا القول إنه في ظل انخفاض مستويات المعيشة وغياب شبكات الحماية الاجتماعية الملائمة، تشكّل نشاطات اقتصاد الظل منفذاً لشرجة الفقراء وذوي الدخل المحدود من أجل تحسين واقعهم المعيشي والإيفاء بمتطلبات الحياة.

#### (٤) ضعف البيئة الناظمة للأعمال

يشكّل قصور البيئة الناظمة للأعمال عاملاً محفزاً لنشاطات اقتصاد الظل، حيث إن تقادم القوانين والأنظمة وتحلّفها عن مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية (محلياً ودولياً) يدفعان بنشاطات اقتصاد الظل إلى الأمام؛ فعلى سبيل المثال، يساهم عدم كفاءة القوانين الناظمة لسوق العمل وعلاقاته التعاقدية وعدم مرونتها، خصوصاً في مجال مستويات الأجور وتناسقها مع مستويات الأسعار، في انتشار ظاهرة العمل غير المنظم في اقتصاد الظل<sup>(٣٦)</sup>. كما أن كثرة القوانين والأنظمة وتعقيد الإجراءات الخاصة بمنح التراخيص ومزاولة المهنة ودفع الرسوم والضرائب المستحقة وتسجيل العمال، كل ذلك يدفع بأصحاب العمل إلى التهرب من تسجيل أعمالهم رسمياً، والعمل بشكل خفي بعيداً عن رقابة السلطات المعنية (وحدات عمل غير منظّمة)، وهو ما يؤدي إلى تعاضد نشاطات اقتصاد الظل<sup>(٣٧)</sup>.

وتشير التقارير الخاصة بمؤشرات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي<sup>(٣٨)</sup> إلى أن على الرغم من بعض محاولات تحسين بيئة الأعمال في سورية خلال الأعوام الأخيرة، فلا تزال سورية تحتل مراتب متأخرة بين الدول وفق مؤشر القيام بالأعمال؛ إذ أتت سورية في المرتبة ١٣٤ من بين ١٨٣ دولة، وفق تقرير عام ٢٠١٢<sup>(٣٩)</sup>، وذلك

٣٥ ربيع نصر، «الفقر في سورية مفاهيم بديلة»، ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_11/12-nasr.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_11/12-nasr.pdf)>.

٣٦ انظر: *Decent Work and Informal Economy*.

٣٧ انظر: Soto, *The Other Path*; Victor E. Tokman, ed., *Beyond Regulation: The Informal Economy in Latin America* (Boulder: Lynne Rienner, 1992); Johnson, Kaufmann and Shleifer, "The Unofficial Economy in Transition;" Simon Johnson, Daniel Kaufmann and Pablo Zoido-Lobaton: "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy," *American Economic Review*, vol. 88, no. 2 (May 1998), and "Corruption, Public Finances and the Unofficial Economy," (Policy Research Working Paper; 2169, World Bank, Washington, DC, 1999); Friedrich Schneider and Dominik H. Enste: "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences," *Journal of Economic Literature*, vol. 38 (March 2000), on the Web: <[www.econ.jku.at/members/Schneider/files/publications/JEL.pdf](http://www.econ.jku.at/members/Schneider/files/publications/JEL.pdf)>, and Hiding in the Shadows: The Growth of the Underground Economy, *Economic Issues*; 30 (Washington, DC: International Monetary Fund, 2002), on the Web: <<http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/>>, and Norman Loayza, "The Economics of the Informal Sector: A Simple Model and Some Empirical Evidence from Latin America," (Policy Research Working Paper; 1727, World Bank, Washington, DC, February 1997), on the web: <[http://wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer?WDSID=IB/1997/02/01/000009265\\_3970619111006/Rendered/PDF/multi0page.pdf](http://wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer?WDSID=IB/1997/02/01/000009265_3970619111006/Rendered/PDF/multi0page.pdf)>.

٣٨ تُعتبر هذه المؤشرات من أفضل مقاييس بيئة الأعمال، قياساً بالمؤشرات الأخرى كتلك التي يتضمنها تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس، أو تقرير التنافسية الذي يصدر عن معهد التنمية الإدارية في سويسرا، وذلك نتيجة اعتمادها على استقصاءات تفصيلية لمجموعة موضوعات خاصة ببيئة العمل، حيث يشمل الاستبيان شرائح مجتمعية ذات علاقة مباشرة ببيئة الأعمال، مثل فئة محامي الأعمال والشركات والمحاسبين القانونيين والمكاتب الاستشارية ومكاتب الخبرة، في حين تقتصر المؤشرات الأخرى على آراء فئة المديرين التنفيذيين الذين تكون في الغالب ذات طابع دبلوماسي، خصوصاً في الأنظمة غير الديمقراطية، وذلك خوفاً من تأثير إجاباتهم في أعمالهم.

٣٩ انظر الموقع الإلكتروني: <<http://doingbusiness.org/data/exploreconomies/syria>>.

نتيجة الضعف الملحوظ في مؤشرات القيام بالأعمال. فعلى سبيل المثال، إن تكلفة البدء بالمشروع كنسبة من الدخل الفردي (١, ١٧ في المئة) مرتفعة قياساً بمستواها في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٧, ٤ في المئة)، كما أن نسبة الحد الأدنى لرأس المال اللازم للبدء بالمشروع إلى متوسط الدخل الفردي تُعتبر من أعلى النسب في العالم (٧, ١٢٧ في المئة في مقابل ١, ١٤ في المئة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي). وعلى الرغم من تخفيض إجراءات تسجيل الملكية واستخراج التراخيص بشكل ملحوظ في الأعوام الأخيرة، فإن تكلفة هذه الإجراءات لا تزال مرتفعة في سورية؛ فتكلفة تسجيل الملكية تبلغ ٩, ٢٧ في المئة من قيمة العقار المسجل، وتكلفة استخراج تراخيص الإنشاء ١, ٥٠٤ في المئة من متوسط الدخل الفردي، قياساً بـ ٤, ٤ في المئة - ٧, ٤٥ في المئة على التوالي في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

### (٥) غياب المرونة الضريبية

إن عدم مرونة الأنظمة الضريبية وارتفاع الأعباء الضريبية يتسببان في زيادة حجم نشاطات اقتصاد الظل<sup>(٤٠)</sup>. ونعقد أن الحالة لا تختلف كثيراً بالنسبة إلى سورية، حيث تبين مؤشرات القيام بالأعمال أن معدل الضريبة على الأرباح في سورية (٢٠ في المئة) أعلى من أمثاله في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٤, ١٥ في المئة) ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢, ١١ في المئة)، كما أن الوقت اللازم لإيفاء الضريبة المستحقة (٣٣٦ ساعة) أعلى كثيراً من مستواه في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (١٨٦ ساعة) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٨٨ ساعة). وهذا يجعلنا نستنتج أن تطوير النظام الضريبي وتحديث آلياته في سورية سيساهمان بشكل فعال في تقليص مظاهر نشاطات اقتصاد الظل.

### (٦) صعوبة الحصول على التمويل

نشير أيضاً إلى قضية الحصول على الائتمان، وهي القضية التي تمثل مشكلة كبيرة في الاقتصاد السوري وتحُد من نشاط قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة غياب قاعدة بيانات ائتمانية شفافة يمكن الاعتماد عليها في تحديد الملاءة المالية للمقترضين وقدرتهم على إيفاء القروض؛ حيث تحتل سورية مركزاً متأخراً بين دول العالم، وفق مؤشر الحصول على الائتمان (١٧٤ من أصل ١٨٣). كما أن تكلفة إنفاذ العقود كنسبة من قيمة المطالبة (٣, ٢٩ في المئة) أعلى مما هي عليه في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (٧, ١٩ في المئة) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦, ٢٣ في المئة).

بالنتيجة، فإن ضعف البيئة النازمة للأعمال، سواء من حيث تعقّد الإجراءات والقوانين وتشابكها، أم من حيث صعوبة الحصول على التمويل أو قصور السياسات والأنظمة الضريبية، يساهم في زيادة حجم اقتصاد الظل في سورية.

تؤكد هذه الخلاصة دراسةً شنايدر وبوين (٢٠٠٩)، التي شملت عيّنة من ١٢٠ دولة مختلفة في مستويات نموها خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٦، حيث توصلت إلى أن العامل الرئيس وراء ظهور نشاطات اقتصاد الظل في هذه الدول هو أعباء الضرائب المرتفعة، المباشرة منها وغير المباشرة، ونفقات التأمين الاجتماعي. في المقابل، هناك الكثير من الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية سببية بين التهرب الضريبي ونشاطات اقتصاد الظل، مثل: V. Tanzi, "The Underground Economy in the United States: Estimates and Implications," *Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review*, vol.135, no. 4 (December 1980), and G. M. Georgiou and G. L. Syrichas, "The Underground Economy: An Overview and Estimates For Cyprus," (Central Bank of Cyprus, 1994), on the Web: <[http://www.centralbank.gov.cy/media/pdf/PBRPE\\_UNDERGROUNDECONOMY.pdf](http://www.centralbank.gov.cy/media/pdf/PBRPE_UNDERGROUNDECONOMY.pdf)>.



## ب- العوامل الاجتماعية

هناك عدة عوامل اجتماعية الطابع تساهم في بروز ظاهرة اقتصاد الظل، منها منظومة العادات والتقاليد، والرغبة في تغيير المستوى الاجتماعي، ومنظومة القيم والأخلاق السائدة في المجتمع واتجاهات تطورها، والتسرب من التعليم.

### (١) مجتمع ذكوري لا يرحب بعمل المرأة

نتيجة للعادات والتقاليد والأعراف السائدة، تنظر المجتمعات العربية بتحفظ إلى عمل الإناث، وتعتبر أن على الذكور أن يكونوا مصدر الإعالة والرزق لأسرهم ولأنفسهم، أكان من حيث تأمين تكاليف المعيشة أم الزواج أم الأبناء. ووفقاً لدراسة القش وخليفاوي<sup>(٤١)</sup>، فإن قسماً لا يستهان به من المجتمع السوري، خصوصاً في الأرياف، لا يزال ينظر إلى المرأة نظرة دونية ويعتبر أنها خلقت فقط للإنجاب والقيام بالأعمال المنزلية، وأن لا حاجة إلى تعليم المرأة كونه يُعدّ ترفاً غير لازم. وبما أن أكثر من ٤١ في المئة من المجتمع السوري يعتقد أن عمل المرأة غير مستحب على الإطلاق، وربع السكان فقط يجذب عمل المرأة<sup>(٤٢)</sup>، فإنه يتوجب على الذكور في هذا المجتمع تحمّل أعباء إعالة الأسرة وتأمين مصادر الدخل. وفي ظل عدم توافر فرص العمل النظامية الكافية لاستيعاب القوة العاملة، وخصوصاً القوة غير المؤهلة (كما أشرنا سابقاً)، سيعمد الذكور إلى العمل في نشاطات اقتصاد الظل ساعات طويلة وبعوائد محدودة، بصرف النظر عن ظروف العمل ومتطلباته التي قد لا تناسب أعمارهم وحالتهم الاجتماعية، كحالات التسول ومسح الأحذية والخدمة في المنازل والعمل الزراعي أو في ورش حرفية في ظل ظروف عمل غير مناسبة<sup>(٤٣)</sup>؛ فالمهم بالنسبة إليهم ألا يُنظر إليهم محيطهم ومجتمعهم بوصفهم عالة اجتماعية.

### (٢) الرغبة في تغيير الواقع الاجتماعي والمعيشي

إن الرغبة في تغيير الواقع الاجتماعي من خلال تحسين مستوى الدخل والمعيشة تشجّع الأفراد على القيام بنشاطات موازية للنشاطات الرسمية، التي قد تكون غير منظمة أو غير قانونية أحياناً. فكثيرون ممن يتجهون إلى العمل في نشاطات اقتصاد الظل يختارون فعل ذلك عمداً بهدف تحسين واقفهم الاجتماعي، بغض النظر عن الوسائل المتبعة لتحقيق هذه الغاية. ويحفزهم على ذلك تغيير أنماط الاستهلاك والرفاهية في المجتمع نحو مزيد من الاستهلاك والتفاخر والتبذير، وهو ما يدفع بالأفراد إلى اتباع طرق متعددة للتماشي مع هذا التغيير؛ فمنهم من يحاول إيجاد مصادر دخل إضافية لمصدر دخله الأساسي، وذلك من خلال قنوات عدة، منها العمل الإضافي (الثانوي)<sup>(٤٤)</sup> الذي يكون غالباً غير منظم<sup>(٤٥)</sup>، أو القيام بنشاطات غير مشروعة وغير قانونية، مثل التهرب

٤١ أكرم القش وورنا خليفاوي، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧)، على الموقع الإلكتروني: <<http://cbssyr.org/studies/st22.pdf>>.

٤٢ انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دراسة سوق العمل في سورية، ٢٠٠٩-٢٠١٠"، (مشروع إنشاء قاعدة بيانات من أجل سياسات شاملة للعالة والتوظيف، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <<http://molsa.gov.sy/archive/docs/File/downloads/>>.

٤٣ أوغلي، إبراهيم، وتيال، «القطاع غير المنظم في سورية» سلمان، «اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي»، Alexandre Marc and ZeynepKudatgobilik, "Poverty and Informality in Southeast Europe," in: Belev, ed., *The Informal Economy*.

٤٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «دراسة سوق العمل في سورية، ٢٠٠٩-٢٠١٠». فإن ١٧,٥ في المئة من الرجال وأكثر من ٣٤ في المئة من النساء العاملين خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠) لديهم عمل ثانوي، والدخل الناجم عن العمل الثانوي يعادل ثلثي الدخل الناجم عن العمل الرئيس.



الضريبي وجني دخول غير قانونية عن طريق الرشاوى والعمولات والفساد الوظيفي والمشاركة في نشاطات جرمية<sup>(٤٦)</sup>. ومنهم من يتكيف مع التغيرات الحاصلة في أنماط الاستهلاك والمعيشة ضمن الظروف المتوافرة لهم.

### (٣) تدهور منظومة القيم والأخلاق السائدة

إن منظومة القيم والأخلاق السائدة في المجتمع تؤثر وتتأثر بالحالة الاقتصادية لهذا المجتمع بشكل تبادلي، حيث إن وجود منظومة قيم وأخلاق متطورة وعصرية- تقوم على مبدأ حرية الأفراد وحماية حقوقهم وإتاحة الفرص المتساوية أمام الجميع من دون تمييز أو انحياز، وضمن ضوابط مجتمعية وقانونية ورقابية شفافة وعادلة تنظم سيرورة المجتمع وديناميكيته- سيرافقه حتماً تطور اقتصادي تسوده نشاطات سليمة (رسمية ونظامية)، وتنحسر فيه النشاطات غير الرسمية بأنواعها كافة (نشاطات اقتصاد الظل). والعكس صحيح إلى درجة كبيرة؛ فعندما تنحدر منظومة القيم والأخلاق- نحو الانتهازية وتغليب المصالح الشخصية الضيقة واللجوء إلى الأساليب الملتوية لتحقيق الغايات وإهمال حقوق الأفراد في العمل والعيش الكريم- بالترافق مع غياب القوانين والأنظمة أو ضعفها وعدم قدرتها على حماية حقوق أفراد المجتمع، فإن ذلك يعني بالضرورة تزايداً في نشاطات اقتصاد الظل، حيث ستسعى فئات كثيرة من المجتمع- بحسب نطاق عملها وغاياتها- إلى القيام بممارسات ونشاطات تتماشى مع الحالة الأخلاقية المتردية في المجتمع من جهة، وتعوّض عجز القوانين والأنظمة والسلطات المسؤولة عن حماية حقوقها في العمل والعيش الكريم من جهة أخرى، وذلك من خلال اللجوء إلى العمل في وحدات عمل غير منظمة، وتحقيق الكسب غير المشروع وغير المسجل رسمياً وغير الخاضع للضريبة، والانغماس في أعمال غير قانونية ذات طبيعة إجرامية تعود بالفائدة على هذه الفئات وبالضرر على المجتمع ككل<sup>(٤٧)</sup>. وهنا نشير إلى قضيتين مهمتين تعكسان التدهور الأخلاقي في المجتمع السوري، ولهما انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة، وهما التهرب الضريبي والفساد، وقد أصبحنا سمتين أساسيتين من سمات الاقتصاد والمجتمع في سورية.

### (٤) استفحال التهرب الضريبي

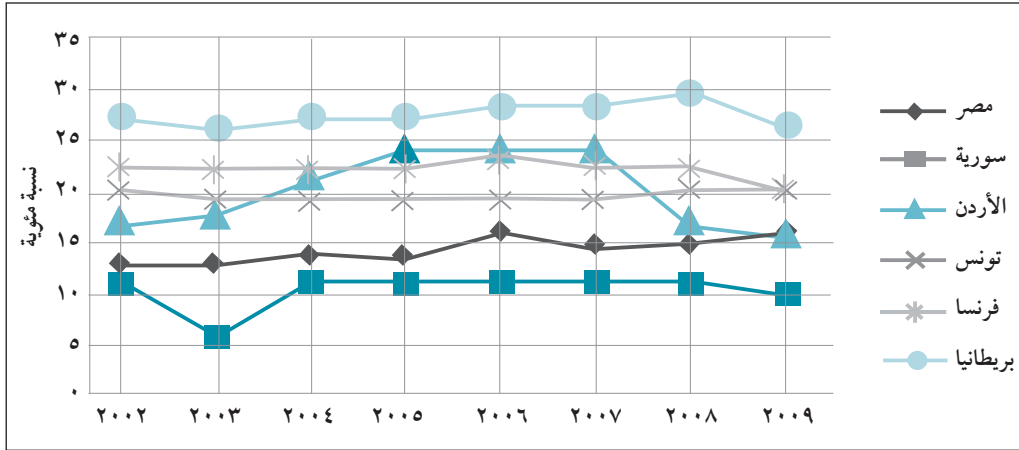
تشير الدلائل إلى استفحال ظاهرة التهرب الضريبي في سورية، حارمة الموازنة العامة للدولة من قسم كبير من الإيرادات الضريبية التي يمكن أن تُستغل لخدمة عملية التنمية الاجتماعية<sup>(٤٨)</sup>. يبيّن الشكل رقم (٧) أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية هي أدنى من مثيلاتها في عدد من الدول التي تختلف في مستويات تطورها ونموها، وهذا يؤشر إلى انخفاض حصيللة الضريبة في سورية، نظراً إلى كبر حجم التهرب الضريبي.

٤٦ سلمان، «اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي».

٤٧ لقد توصل هانوسك وبالدا (Hanousek and Palda) إلى أن منظومة القيم المجتمعية بخصوص موقف الأفراد من التهرب الضريبي ساهمت بشكل كبير في انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا، حيث تبين لهما من خلال تحليل نتائج المسح الميداني أن وجود الاعتقاد بين أطراف المجتمع في أن كل فرد يسعى إلى التهرب الضريبي ويقوم به (أي أنه أصبح أمراً مألوفاً وليس غير أخلاقي)، بالتالي لا ضرر من القيام به كالأخرين. نتيجة مماثلة توصل إليها غرابوسكي من خلال تشخيصه واقع العمالة غير المنظمة في بولندا خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩؛ فمعظم من يقوم بالتهرب الضريبي مقتنع بأن الجميع يقوم به، وبالتالي لا ضرر من القيام به، وهذا ما يعكس تردّي حالة المجتمع الأخلاقية. انظر: Grabowski, "Informal Labor Market and Informal Economy," and J. Hanousek, "Why People Evade Taxes in The Czech and Slovak Republics: A Tale of Twins," in: Belev, ed., *The Informal Economy*.

٤٨ فحطان السيوفي، «أدوات السياسة المالية في سورية: قراءة في الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٩»، ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠٠٩. على الموقع الإلكتروني: [http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_09/sioui.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/sioui.pdf). وحسين القاضي، «السياسة الضريبية في سورية»، ورقة قدمت إلى: ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: [http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_11/5-qadi.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_11/5-qadi.pdf).

الشكل (٧): نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من الدول



المصدر: بالنسبة إلى سورية، المجموعة الإحصائية للمكتب المركزي للإحصاء وقاعدة بيانات وزارة المالية، وبالنسبة إلى باقي الدول، قاعدة بيانات البنك الدولي.

كما يمكن الاستدلال على وجود ظاهرة التهرب الضريبي في سورية من خلال ما يسمّى «مؤشر الفساد الضريبي»، الذي يقيس الفجوة بين الإيرادات الضريبية المتحصلة فعلاً في اقتصاد ما في فترة زمنية محددة (في ظل وجود الفساد) والإيرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها في حالة عدم وجود الفساد (الحجم الطبيعي المحتمل للإيرادات الضريبية والمستوجب الحصول عليه نتيجة النشاط الاقتصادي لذلك الاقتصاد في الفترة الزمنية نفسها)، حيث إن القيمة الموجبة لهذا المؤشر تبين ازدياد حجم التهرب الضريبي، والعكس صحيح. هذا وتبين نتائج قياس هذا المؤشر أن قيمته بلغت ٨٨٤٠, خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨<sup>(٤٩)</sup>. ويمكن تفسير ظاهرة التهرب الضريبي بأسباب عدة، منها عدم كفاءة النظام الضريبي في تحقيق العدالة الضريبية، وذلك بسبب ضعف مستوى الكوادر العاملة في مجال الضرائب، وقصور الأنظمة الضريبية، وانتشار الفساد، وهو ما يدفع بالكثيرين إلى التهرب الضريبي لاقناعهم بأن الجميع يفعل ذلك (حيث تسود المجتمع حالة من التدني الأخلاقي والتهرب من المسؤولية الاجتماعية تجاه الخزينة العامة للدولة).

### (٥) تفاقم الفساد

وبالنسبة إلى ظاهرة الفساد، التي هي ظاهرة اجتماعية المنشأ اقتصادية الطابع، فقد أصبحت علامة بارزة من علامات المجتمع والاقتصاد السوريين؛ إذ تشير تقارير منظمة الشفافية العالمية إلى احتلال سورية مواقع متأخرة، وفق مؤشر الفساد الذي يقيس الانطباعات بشأن وجود فساد في القطاع العام في مجموعة من الدول. فالجدول رقم (١) يبين أن على الرغم من التحسن في ترتيب سورية بين الدول المدروسة في العام ٢٠١١، قياساً بالعام ٢٠٠٨ (مع ملاحظة زيادة حجم عينة الدول المدروسة)، فإن قيمة المؤشر المطلقة لا تزال متدنية (٦, ٢ من مقياس ٠ - ١٠). ويبيّن مؤشر الملكيات الفكرية الذي تصدره مؤسسة الإصلاح الضريبي الأميركية<sup>(٥٠)</sup>

٤٩ أحمد الكواز، «الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار»، (سلسلة أوراق عمل، API/WPS، ١١٠٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <http://www.arab-api.org/jodep/products/delivery/wps1102.pdf>. انظر الموقع الإلكتروني لمؤسسة الإصلاح الضريبي الأميركية: <http://www.internationalpropertyrightsindex.org/> profile?location=Syri>.

أن سورية احتلت الموقع ١١٩ من مجموع ١٣٠ وفق مؤشر ضبط الفساد الإداري (قيمة المؤشر ٩, ٢ من أصل ١٠)، والموقع ٩٢ وفق مؤشر دور القانون بقيمة قدرها ٩, ٣ من مقياس (١-١٠). وهذا يعكس واقع انتشار الفساد في سورية ذي الدور المساعد في زيادة حجم نشاطات اقتصاد الظل.

### الجدول رقم (١) ترتيب سورية وفق مؤشر الفساد العالمي

العام	الترتيب	قيمة المؤشر	عدد الدول
٢٠٠٨	١٤٧	٢,١	١٨٠
٢٠٠٩	١٢٦	٢,٦	١٨٠
٢٠١٠	١٢٧	٢,٥	١٧٨
٢٠١١	١٢٩	٢,٦	١٨٦

المصدر: تقرير انطباعات الفساد، أعداد مختلفة، منظمة الشفافية العالمية (٥١).

## ثالثاً: الآثار السلبية لاقتصاد الظل

على الرغم من أنه يُنظر إلى ظاهرة اقتصاد الظل من منظور سلبي عموماً، فإن لها في الواقع آثاراً إيجابية متعددة، منها:

### ١- دعم النشاط الاقتصادي

إن اقتصاد الظل - على اختلاف ماهيته وحجمه - هو محصلة نشاطات اقتصادية تنجم عنها قيم مضافة موجبة (وإن تكن في بعض الأحيان غير مشروعة) تزيد من مستويات الدخل والنمو في الاقتصاد الوطني. ونشاطات اقتصاد الظل (المشروعة وغير المشروعة، وفي وحدات العمل المنظمة وغير المنظمة) تشغل كلها في نهاية الأمر يداً عاملة، وتستخدم مدخلات إنتاجية للحصول على مخرجات سلعية وخدمية، وبالتالي هي تخلق دخلاً تصب في الدورة الاقتصادية للاقتصاد الوطني من خلال إنفاقها على السلع والخدمات، وهو ما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني ودفعها إلى الأمام<sup>(٥٢)</sup>. وهذا الأمر ينطبق على حالة سورية؛ إذ لا شك في أن في ظل وجود حوالي ثلث العمالة السورية في القطاع غير المنظم، بمن فيهم العاملون بأجر وأرباب العمل والعاملون لحسابهم، فإن نشاطاتهم ستنتج عنها دخول تُضاف إلى الدخل القومي. وسبق لنا أن قدّرنا قيمة الدخول الناجمة عن النشاطات غير المنظمة بحوالي ٣٥ في المئة من الدخل خلال العامين ٢٠٠٤ و ٢٠١٠<sup>(٥٣)</sup>.

### ٢- تنشغيل القوة العاملة

تؤمّن نشاطات اقتصاد الظل فرص عمل لأفراد القوة العاملة الباحثين عنه والذين لا يجدون عملاً في الاقتصاد المنظم، نتيجة عدم امتلاكهم المؤهلات الكافية أو المهارات اللازمة، أو لقصور سياسات التوظيف والتشغيل

٥١ انظر الموقع الإلكتروني لمؤسسة الشفافية العالمية: <http://transparency.org/publications/gcr>.

52 Patrick K. Asea, "The Informal Sector: Baby or Bath Water?: A Comment," *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*, vol. 45, no. 1 (1996); Schneider and Klingmair, "Shadow Economies around the World," and Dominik H. Enste, "Shadow Economy and Institutional Change in Transition Countries," in: Belev, ed., *The Informal Economy*.

٥٣ انظر الشكل رقم (٤).

والاستثمار<sup>(٥٤)</sup>. بالنسبة إلى سورية، رأينا في الشكل رقم (١) كيف أن القطاع غير المنظم يشغل حوالى ٣٠ في المئة من العمالة السورية، على أقل تقدير، ونشير إلى أن معظم هذه العمالة من فئات الشباب؛ حيث شكل العاملون من الفئة العمرية ١٥-٣٩ سنة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ حوالى ٧٢ في المئة من إجمالي عمالة القطاع غير المنظم، والسواد الأعظم من هذه العمالة (٨٠ في المئة) ممن يحملون الشهادة الابتدائية فما دون<sup>(٥٥)</sup>.

### ٣- إتاحة مصادر للدخل والمعيشة

يؤمن اقتصاد الظل مصادر دخل ومعيشة لم تكن لتتوافر في حال عدم وجود نشاطاته. وبغض النظر عن نظامية هذه الدخول أو مشروعيتها، فهي تعني في النهاية مصدرًا للرزق والعيش لجميع الشرائح المجتمعية العاملة فيه، خصوصًا طبقات الفقراء والمحتاجين، وذلك يساهم في تخفيض مستويات الفقر، لاسيما لدى فئة العاملين بأجر والذين بلغ متوسط نسبتهم خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ حوالى ٥٠ في المئة من إجمالي عمالة القطاع غير المنظم<sup>(٥٦)</sup>. وتزداد أهمية الدخول الناجمة عن القطاع غير المنظم في ظل قصور السياسات الاقتصادية الكلية في سورية خلال الأعوام الأخيرة، وهي السياسات التي تأخرت في إنشاء شبكات حماية اجتماعية قائمة على نظام فعال للإعانات الاجتماعية يحمي مصالح الفئات الهشة المعرضة للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التحول إلى اقتصاد ليبرالي أكثر تحررًا وأكثر انحيازًا إلى فئات التجار وأصحاب رؤوس الأموال على حساب الفئات العاملة. كما يمكن أن تساهم الدخول المتولدة عن نشاطات اقتصاد الظل في التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل، فيما إذا أدت هذه الدخول إلى زيادة نسبة فئات الدخل الدنيا، قياسًا بإجمالي فئات الدخل العشرية عند قياس مستوى مؤشر عدالة توزيع الدخل (مكافئ جيني)<sup>(٥٧)</sup>.

## رابعًا: الآثار السلبية لاقتصاد الظل

نتطرق في ما يلي إلى مجموعة من المنعكسات السلبية لنشاطات هذا الاقتصاد، خصوصًا في ما يتعلق بتشويه الحسابات القومية والمالية العامة، وسوق العمل، وتعزيز الفساد.

### ١- تشويه الحسابات القومية

باعتبار أن نشاطات اقتصاد الظل بأنواعها كافة لا تخضع للتسجيل الرسمي ولا تُحصَر إحصائيًا، وبالتالي لا تُدرج ضمن الحسابات القومية التي تعكس واقع النشاط الاقتصادي للدول، فإن تزايد حجم هذه النشاطات يعني بالضرورة زيادة نسبة الخطأ في الحسابات القومية الرسمية، إلى حد تشويه هذه الحسابات، وهو ما يجعل الاعتماد عليها في عملية التنبؤ الاقتصادي ووضع الخطط والاستراتيجيات من الصعوبة بمكان. فعلى العموم، لا يتم احتساب كتلة الدخول التي تنجم عن نشاطات اقتصاد الظل عند تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقة الدخل، وذلك بسبب الطبيعة غير الرسمية لهذه الدخول من جهة، وبسبب عدم توافر الإحصاءات اللازمة

٥٤ تبين نتائج دراسة شنيدر أن عدد العاملين في نشاطات اقتصاد الظل راوح في الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ بين ١٢-٣٥ في المئة من إجمالي القوة العاملة في دول وسط وشرقي أوروبا، وبين ٢٩-٦٣ في المئة في دول الاتحاد السوفياتي السابق، وبين ٦-٤٨ في المئة في سبع دول من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، بما فيها إيطاليا التي سجلت أعلى نسبة. انظر: Schneider, "The Size and Development of the Shadow Economies".

٥٥ حسابات الباحث استنادًا إلى مسوحات القوة العاملة الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

٥٦ انظر الشكل رقم (٢).

٥٧ بالطبع يتوقف ذلك على تركيبة فئات الدخل، وحصّة كل منها في إجمالي الدخل. وللأسف لا تتوافر لدينا في الوقت الراهن قاعدة بيانات كافية لحساب أثر الدخول الناجمة عن نشاطات اقتصاد الظل في فئات الدخل العشرية.

من جهة أخرى. في المقابل، يُنفَق قسم كبير من الدخول الناجمة عن نشاطات اقتصاد الظل في الاقتصاد الرسمي من خلال عمليات شراء مجموعات مختلفة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، التي من المفترض أن يتم قياسها بالطرق الإحصائية المتعارف عليها عند إعداد الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق. بالتالي، سيؤدي ذلك إلى اختلاف في قيم الناتج بحسب طريقاً الأمر الذي ينجم عنه تقديرات غير دقيقة لحجم الناتج المحلي الإجمالي ولمعدلات النمو الاقتصادي<sup>(٥٨)</sup>.

إضافة إلى ذلك، يساهم عدم القدرة على حصر نشاطات اقتصاد الظل وقياسها في تشويه القيم المضافة بحسب القطاعات الاقتصادية، ومساهمة هذه القطاعات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي؛ فوجود عدد كبير من العمالة غير الرسمية يخفي قيم التكاليف الحقيقية لمدخلات النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات - وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١١)<sup>(٥٩)</sup>، فإن حوالي ٨٩ في المئة من عمالة القطاع الخاص غير مسجلة في التأمينات الاجتماعية، وأن ٨٣ في المئة منها غير مسجلة في النظام الضريبي، علاوة على التلاعب بقيم مخرجات النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات، من خلال تقليل قيم الإنتاج والمبيعات الواردة في السجلات الرسمية لوحدة العمل المشروعة (بهدف التهرب الضريبي)، ووجود عدد من النشاطات في وحدات عمل غير مشروعة لا يتم حصر قيمها المضافة، كل ذلك يؤدي إلى أن الحسابات القومية للدول التي تشهد نشاطات ملحوظة لاقتصاد الظل لا تعكس واقع النشاط الاقتصادي فيها، مقارنة بالدول التي تشهد وجوداً محدوداً لنشاطات اقتصاد الظل<sup>(٦٠)</sup>.

## ٢- ضبابية سوق العمل

في وقت يساهم اقتصاد الظل في توفير فرص عمل وامتصاص جزء من العمالة الفائضة، فإنه يؤدي إلى تشويه ملامح سوق العمل في الاقتصاديات الوطنية، وهو ما يصعب على صانعي السياسات الاقتصادية وضع تصورات صحيحة عن واقع العمالة واتجاهاتها وتوزيعها البيومي في الاقتصاد الوطني؛ فعند وضع سياسات سوق العمل، يجب حصر أعداد القوة العاملة ونسبة العمالة المتاحة والوافدة سنوياً إلى سوق العمل (جانب العرض)، ومن ثم يتم تحديد عدد فرص العمل اللازم توفيرها لتلبية حاجة العمالة والاقتصاد الوطني وفق أسس صحيحة. لكن في ظل وجود قاعدة بيانات عمل مشوهة نتيجة وجود نشاطات اقتصاد الظل، يصبح من الصعب جداً على صانعي السياسات التنبؤ الدقيق بحجم فرص العمل الحقيقية المطلوبة في الاقتصاد الوطني، وكيفية توزيع هذه الفرص على قطاعات الاقتصاد الوطني، ونوعية المهارات والمؤهلات المتوافرة في سوق العمل، ودرجة ملاءمتها لحاجات سوق العمل، وهو ما يعني استمرار حالة القصور في إتاحة فرص العمل التي أدت أصلاً إلى تحفيز العمل في نشاطات اقتصاد الظل، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة لانهاية لها.

٥٨ على حد علمنا لا يقوم المكتب المركزي للإحصاء بتقدير الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقة الدخل، التي تتضمن تعويضات العاملين والدخل المختلط وفائض التشغيل، حيث إن هذه الطريقة تمكن من تبيان حجم الدخل غير النظامية، خصوصاً في فئة الدخل المختلط الذي ينجم أساساً عن نشاط المنشآت الصغيرة الحجم، التي يعمل فيها العاملون لحسابهم وتشكل حيزاً كبيراً في النشاط الاقتصادي في سورية. هذا وقد قام الباحثان دوشيين ونجوم (٢٠٠٨) بمحاولة تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفق طريقة الدخل، وتوصلاً إلى أن معدل نمو الناتج المحسوب بطريقة الدخل (٥، ٧ في المئة) عام ٢٠٠٥ أكبر من قيمته وفق طريقة القيمة المضافة المعتمدة رسمياً (٥، ٤ في المئة). وفي عام ٢٠٠٧ كانت القيم ٥، ٧ في المئة (وفق طريقة الدخل) و٦، ٦ في المئة (وفق طريقة القيمة المضافة).

٥٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «دراسة سوق العمل في سورية، ٢٠٠٩-٢٠١٠».

٦٠ هذه النتيجة تنطبق كثيراً على حالة سورية، خصوصاً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ التي شهدت انفتاحاً اقتصادياً كبيراً، ونشاطاً ملحوظاً في قطاعات البناء والتشييد يعني أن القيم المضافة لهذه القطاعات (المنشورة رسمياً) لا تعكس بشكل كامل حقيقة نشاط هذه القطاعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

### ٣- الإخلال بدنامية المالية العامة

تؤدي زيادة حجم نشاطات اقتصاد الظل إلى حرمان المالية العامة من الموارد التي كان من المفترض أن تتدفق إليها في ما لو تمت هذه النشاطات في الاقتصاد الرسمي<sup>(٦١)</sup>. وينطبق هذا القول على نشاطات الوحدات غير النظامية والوحدات النظامية معاً، حيث إن حصيلة الضرائب المباشرة والتأمينات الاجتماعية التي تنجم عن وحدات العمل غير النظامية، إضافة إلى تلك التي تنجم عن التهرب الضريبي وتشغيل عمال غير منظمين في وحدات العمل النظامية، تحرم المالية العامة موارد مهمة كان من الممكن أن يساهم توافرها في تمويل الإنفاق الحكومي<sup>(٦٢)</sup>. في المقابل، يُنفق معظم الدخول المتحققة من نشاطات اقتصاد الظل ضمن القنوات الاقتصادية النظامية التي إذا أخضعت للأنظمة الضريبية بشكل نظامي فإنها تدعم قطاع الضرائب بشكل غير مباشر. لكن في ظل التهرب الضريبي المتزايد- الذي أصبح ثقافة سائدة وممارسة معتادة في سورية في الأعوام الأخيرة على جميع المستويات، نتيجة انهيار منظومة القيم والأخلاق وانتشار الفساد وقصور عمل الهيئات المختصة- فإننا لا نتوقع أن يحصل ذلك، بمعنى آخر لا نتوقع أن يساهم إنفاق الدخول المتأتية عن نشاطات اقتصاد الظل في سورية في دعم الإيرادات الضريبية بسبب حجم التهرب الضريبي.

في جميع الأحوال، من شأن تزايد نشاطات اقتصاد الظل أن يشوه ديناميات المالية العامة، من حيث عدم قدرة الحكومات على التنبؤ بالحجم المتوقع للإيرادات الناجمة عن النشاطات الاقتصادية بشكل فعال بما يمكنها من وضع تصورات دقيقة لحجم الإنفاق المطلوب في الاقتصاد الوطني، خصوصاً في مجال البنى التحتية والخدمات الأخرى التي تستخدمها نشاطات الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل. وفي المحصلة، إن العمل على تبسيط الأنظمة الضريبية وتوحيدها - بالترافق مع مجموعة خطوات أخرى في مجال تحسين بيئة الأعمال - يساهم بشكل كبير في التخفيف من نشاطات اقتصاد الظل، فيقلص من تشوهات المالية العامة ويزيد من كفاءتها<sup>(٦٣)</sup>.

### ٤- ارتفاع مستويات الفساد

نتيجة للطبيعة غير القانونية لنشاطات اقتصاد الظل، التي يكون قسم كبير منها مخفياً وبعيداً عن أعين الرقابة والسلطات الرسمية، فإن حجم الفساد يزداد ازدياداً ملحوظاً بالترافق مع وجود نشاطات اقتصاد الظل وتزايدها. ففي حالة وحدات العمل المشروعة التي تمارس نشاطات اقتصاد ظل مخفية (مشروعة وغير مشروعة)، يلجأ أصحابها إلى استعمال الطرق الملتوية، من دفع رشاوى وتقديم هدايا عينية وغير عينية إلى الموظفين الرسميين (محصلي الضرائب - ممثلي الوزارات المعنية بشؤون العمال وبيئة الأعمال والتراخيص) في حال اكتشافهم، وذلك لضمان تعااضي هؤلاء الموظفين عن نشاطاتهم غير المشروعة والاستمرار فيها، إلى حد أنهم قد يصبحون شركاء لهم بنسب معينة، وهذا يساهم في انتشار الفساد الوظيفي على المستويات كافة. كذلك الأمر في حالة النشاطات غير المشروعة لوحدها (النشاطات الإجرامية، من سرقات واتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر)، حيث يتم عادة التنسيق مع الموظفين المسؤولين عن مراقبة هذه النشاطات

٦١ أوغلي، إبراهيم، وتبال، «القطاع غير المنظم في سورية؛» سلمان، «اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي»، «The Economics of the Informal Sector».

٦٢ توصل لويزا (Loayza) من خلال دراسة تجارب دول أميركا اللاتينية إلى أن حصول تخفيض ملموس في حجم نشاطات اقتصاد الظل يؤدي إلى زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية، وبالتالي زيادة قدرة الحكومات على تقديم السلع والخدمات العامة، وهو ما يدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام. انظر: Loayza, "The Economics of the Informal Sector".

٦٣ انظر: Soto, *The Other Path*; Tanzi, "The Underground Economy in the United States," and Schneider and Enste: "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences," and *Hiding in the Shadows*.



الجرمية ومكافحتها، والتواطؤ معهم لغض الطرف عنها وتسهيلها في مقابل نسب عمولات وأرباح معينة. في جميع الأحوال، النتيجة هي أن انتشار نشاطات اقتصاد الظل يترافق مع زيادة درجات الفساد<sup>(٦٤)</sup>.

## ٥- المساهمة في زيادة معدلات التسرب من النظام التعليمي

رأينا سابقاً أن اقتصاد الظل يؤمن فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع، بمن فيها الأطفال والشباب (وهذا أثر إيجابي يساهم في تخفيض مستويات البطالة)، لكنه يؤثر في الوقت نفسه تأثيراً سلبياً في مستوى التعليم، كونه يحفز فئات الأطفال والشباب على عدم إكمال مسيرة تعليمهم<sup>(٦٥)</sup>، وعلى الانخراط في سوق العمل باكراً<sup>(٦٦)</sup>، ويحول دون أن يتمتعوا بالمؤهلات والمهارات العالية التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل ذات مؤهلات أفضل وأجور أعلى<sup>(٦٧)</sup>. فزيادة معدلات التسرب من المؤسسات التعليمية تؤثر سلباً في مستوى التحصيل العلمي وفي مستوى مهارة القوة العاملة، وتؤدي إلى انخفاض فرص الحصول على عمل ملائم<sup>(٦٨)</sup>. في المقابل، يدفع انخفاض سوية النظام التعليمي وعدم كفاءته منتسبيه إلى التسرب خارج المنظومة التعليمية والبحث عن العمل في نشاطات اقتصاد الظل التي لا تتطلب مؤهلات ومهارات عالية. وهنا نؤكد أهمية تطوير النظام التعليمي، وضرورة رفع مستواه، واتباع سياسات التعليم الإلزامي للحد - ما أمكن - من ظاهرة التسرب، ورفع مستوى مؤهلات ومهارات القوة العاملة بما يلبي متطلبات سوق العمل.

## ٦- الحد من فرص تطور قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

يؤدي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر دوراً مهماً في دعم النشاطات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية، وذلك بمساهمته في امتصاص فوائض اليد العاملة، ودعم مبادرات ريادة الأعمال، والتميز في مجال الخدمات والمنتجات. هذا ويتم تخصيص برامج تمويل وتأهيل متنوعة لدعم هذا القطاع، لكن

64 Buehn and Schneider, "Shadow Economies and Corruption All Over the World».

حيث تبين لها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين نشاطات اقتصاد الظل ودرجة انتشار الفساد، في حالة الدول ذات الدخل المتدني، وهو يشبه ما توصل إليه كل من جونسون وهندريكس. هذا وقد فسرا هذه النتيجة بأن نشاطات الظل تشكل فرصة كبيرة للموظفين الحكوميين لا يتنازلون عن نشاطات الظل (أكانوا عمالاً أم أرباب عمل)، والذين يدفعون الرشاوى لهم من أجل التستر على نشاطاتهم. في المقابل، يعني وجود الفساد عبئاً ضريبياً إضافياً يدفع إلى الاتجاه نحو اقتصاد الظل. أما في حالة الدول المرتفعة الدخل، فإن تزايد حجم اقتصاد الظل يشكل بديلاً من ظاهرة الفساد في تلك الدولة (أي إن العلاقة عكسية). انظر: Johnson, Kaufmann and Shleifer, "The Unofficial Economy in Transition," and Jean Hindriks, Abhinay Muthoo and Michael Keen, "Corruption, extortion and evasion," *Journal of Public Economics*, vol. 74, no. 3 (December 1999).

65 وفقاً لإحصاءات منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، بلغ معدل القيد الصافي في المرحلة الثانوية في سورية ٥٦، ٦٦ في المئة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وهي نسبة تُعتبر عالية بالمعايير الدولية. انظر الموقع الإلكتروني لمعهد الإحصاءات في اليونسكو: <<http://stats.uis.unesco.org/unesco/tableviewer/document.aspx?ReportId=143>>.

66 وفقاً لتقرير «دراسة سوق العمل في سورية، ٢٠٠٩-٢٠١٠»، ٥، ٢٨ في المئة من الداخلين إلى سوق العمل أول مرة والحاصلين على عمل هم من لم يُتموا الحلقة الثانية من التعليم، ٩، ١٣ في المئة منهم لم يُتموا مرحلة التعليم الأساسي.

67 وهذا ما تؤكدته نتائج المسح الثقافي والاجتماعي الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩. انظر: أوغلي، إبراهيم، وتيّال، «القطاع غير المنظم في سورية».

68 وفقاً لتقرير «دراسة سوق العمل في سورية، ٢٠٠٩-٢٠١٠»، ٥٦ في المئة من فرص العمل المتاحة لا يمكن ملؤها بالسرعة اللازمة والوقت المناسب بسبب عدم توافر المؤهلات والمهارات اللازمة لدى طالبي العمل، وأن درجة المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في سورية غير مرضية. وهذه الخلاصة تتماشى إلى حد كبير مع نتائج تقرير غير منشور أعد لمصلحة وزارة التعليم العالي في سورية ضمن فعاليات مشروع تحديث التعليم العالي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، حيث تبين، نتيجة لقاءات متعددة واستقصاءات لآراء شريحة واسعة من أرباب العمل في سورية وممثلهم، أن سوية خريجي التعليم العالي في سورية لا تتناسب إلى حد كبير مع متطلبات سوق العمل، خصوصاً في مجال استخدام اللغات الأجنبية والتقانة ومهارات التواصل وغير ذلك من مهارات تحتاج سوق العمل إليها.



تقديم هذه البرامج يشترط ضمناً توافر الصبغة القانونية والرسومية لهذه المنشآت، وهو ما يعني أن جميع أشكال المنشآت (وحدات العمل غير المنظمة) العاملة في إطار اقتصاد الظل مستثناة من هذه البرامج، الأمر الذي يعني حرمانها من الحصول على تسهيلات هذه البرامج ومزاياها، ويعني في نهاية المطاف تقييداً لفرص تطور قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي<sup>(٦٩)</sup>.

لذلك، فإن العمل على إضفاء الصبغة القانونية على نشاطات اقتصاد الظل، من خلال تبسيط الإجراءات والأنظمة الخاصة بالقيام بالأعمال وتسجيل العمال بالتأمينات الاجتماعية وبالنظام الضريبي، يُعتبر من أهم الخطوات المطلوب تنفيذها لتمكين هذه النشاطات من الاستفادة من البرامج الحكومية، وتحويلها إلى نشاطات داعمة للاقتصاديات الوطنية.

نشير في هذا السياق إلى تجربة البيرو خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩؛ فقد أثمرت تلك التجربة تحويل عدد كبير من وحدات العمل الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد النظامي، وهو ما أدى إلى تخفيض ملحوظ في عدد الفقراء، وزيادة مساهمة هذه الوحدات في النشاط الاقتصادي. ويعود الفضل في هذه التجربة إلى الباحث المعروف دي سوتو الذي نشر الكثير من الأبحاث التي تناولت أساليب تحويل نشاطات اقتصاد الظل إلى نشاطات نظامية من خلال إضفاء الصفة القانونية على ما اعتبره الأصول الرأسمالية الميتة، مثل العقارات<sup>(٧٠)</sup>.

## خامساً: توصيات لمعالجة ظاهرة اقتصاد الظل

بعد أن استعرضنا العديد من القضايا ذات الصلة باقتصاد الظل في سورية من حيث الحجم والأسباب والآثار، فإننا نخصص هذا القسم لسرد بعض التوصيات التي نعتقد أنها تساهم في وضع تصور سياساتي لمعالجة ظاهرة اقتصاد الظل والحد من حجم أنشطته.

- إن تناسق السياسات الاقتصادية الكلية على صعيد الاقتصاد المحلي الرسمي وتكاملها ضمن إطار شامل يأخذ في عين الاعتبار احتياجات الأفراد التنموية والمعيشية من جهة والثروات والموارد والإمكانات المتاحة من جهة أخرى يعتبر شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. كما أن وجود نشاطات اقتصاد الظل الموازية لنشاطات الاقتصاد الرسمي يمكن اعتباره مؤشراً على قصور السياسات الكلية والتنموية للاقتصاد المحلي، ففي ظل سياسات اقتصادية غير منسجمة وغير مترابطة أفقياً وعمودياً على مستوى الاقتصاد الوطني ولا تأخذ في عين الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والشاملة على مستوى الاقتصاد الوطني، فإن نشاطات الاقتصاد الرسمي وقنواته ستكون قاصرة عن دعم عملية النمو والتنمية بالشكل الأمثل وعن تلبية متطلبات الأفراد من فرص عمل ودخول ومصادر معيشة، بالتالي، من الطبيعي أن يفسح ذلك المجال لبدائل أخرى ومنها تكاثر نشاطات اقتصاد الظل.

69 Simeon Djankov [et al.], "Going Informal: Benefits and Costs," in: Belev, ed., *The Informal Economy*.

٧٠ خير مثال على هذه التجربة هو مشروع «رأس المال الميت والفقراء في مصر»، الذي نُفذ بتعاون بين معهد الحرية والديمقراطية والمركز المركزي للدراسات الاقتصادية، وساهم في تراجع معدلات الفقر من ٤، ٢٣ إلى ٩، ١٨ في المئة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٨، حيث تم وضع أسس وإجراءات لتثبيت ملكية العقارات لعدد كبير من الملاك الذين استطاعوا بعد إضفاء الصفة القانونية على ملكية العقارات، القيام بعدد كبير من النشاطات الاقتصادية التي ولدت عوائد وشغلت عدداً كبيراً من العمالة المنظمة. انظر: Hernando de Soto and Egyptian

Centre for Economic Studies, *Dead Capital and the Poor in Egypt*, 2 vols. (Cairo: The Centre, 1997).

- إن تمركز الاستثمارات (العامة والخاصة) بكافة أنواعها الاقتصادية في المدن الرئيسية وفي مراكز المدن الفرعية أدى إلى هجرة داخلية للعمالة السورية من أطراف المدن وأريافها إلى مراكزها، ومن المدن الصغيرة وأريافها وأطرافها إلى المدن الرئيسية مما ساهم في انغماس هذه العمالة في نشاطات غير رسمية بدءاً من نشاطات البيع الجوال وعلى البسطات، انتهاءً بالعمل في وحدات عمل رسمية وغير رسمية وبشكل غير نظامي، مروراً بنشاطات ثانوية مساعدة بهدف إيجاد دخل إضافي. علاوة على ذلك، رافق هذه الهجرة نشاط محموم في السكن والبناء العشوائي الذي شهد في الأعوام الأخيرة ازدهاراً ملحوظاً، نتيجة زيادة حجم الهجرة الداخلية من جهة وقصور سياسات الإسكان عن استيعاب هذه الهجرة من جهة أخرى. ولا يخفى على أحد أن معظم نشاطات البناء العشوائي هي نشاطات غير رسمية ولا تخضع للتسجيل الرسمي، وتولد دخلاً غير مسجلة وغير خاضعة للضريبة. كما أن عدداً كبيراً من أبنية السكن العشوائي تمارس فيها نشاطات اقتصادية غير منظمّة كالورش الصناعية الصغيرة، أو محلات البيع بالتجزئة، وغيرها.

- ولهذا، فإن إعادة النظر في السياسات الاستثمارية بحيث تأخذ في عين الاعتبار التنمية المكانية المتوازنة بين المدن والمناطق السورية على امتداد القطر من جهة، ومراكز المدن وأطرافها وأريافها من جهة أخرى، تُعتبر عاملاً مهماً من عوامل تخفيض حجم نشاطات اقتصاد الظل. فهذا العامل يكبح جماح الهجرة الداخلية من ناحية، ويوفر فرص عمل ومصادر دخل نظامية للعمالة من ناحية أخرى. كما أن اتباع سياسات إسكان متوازنة تأخذ في عين الاعتبار الزيادات الهائلة في حجم السكان وتوزعهم الجغرافي وتأمين جميع الخدمات اللازمة، من بنية تحتية ومدارس وطرق وغيرها، هو من الأهمية بمكان. وهذا يقودنا إلى الحديث عن المخططات العمرانية وأهميتها، حيث إن غياب مخطط عمراني شامل على مستوى القطر وعلى مستوى المدن والمناطق؛ مخطط يتماشى مع اتجاهات التنمية المتوازنة ويأخذ في الاعتبار التوزع السكاني وتمركز النشاطات الاقتصادية بجميع أشكالها والخدمات الملحق بها، قد ساهم بشكل ملحوظ في الهجرة الداخلية وفي توسع السكن العشوائي، وفي زيادة حجم نشاطات اقتصاد الظل.

وفي السياق نفسه، يمكننا القول إن إهمال قطاع الزراعة والري، بالتوازي مع موجات الجفاف التي أحقت بسورية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، دفع بالكثير من سكان الأرياف والعاملين بالزراعة إلى هجرة أراضيهم وقراهم، والتوجه للعمل في نشاطات اقتصاد الظل في المدن الرئيسية. من هنا، فإنه من الضروري العمل على اتباع سياسات زراعية تنموية تشجع العاملين الزراعيين على توطينهم في أريافهم، وحثّ الذي هاجروا على العودة إليها. ومن هذه السياسات: التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية، وفي إقراض المزارعين وتقديم جميع أشكال الدعم الزراعي، والتركيز على الاستثمارات الزراعية-الصناعية، خصوصاً في مجال الصناعات الغذائية- الزراعية، وهو ما يمكن من إيجاد فرص عمل ومصادر دخل مناسبة للعاملين الزراعيين ولسكان الأرياف، ويجد من هجرتهم الداخلية ومن عملهم في القطاع غير المنظم.

- وفي ما يتعلق بسياسات العمل والتعليم، فإننا نشير إلى وجود فجوة بين متطلبات سوق العمل والمهارات والمؤهلات التي تتحصل عليها القوة العاملة في سورية، وهذه الفجوة ناجمة عن قصور سياسات التعليم من جهة، وعن ضعف التواصل بين أرباب العمل وصانعي القرار والسياسات من جهة أخرى، بما يحول دون معرفة نوعية مؤهلات القوة العاملة المطلوب توافرها في سوق العمل ومستوى مهارتها، وهو ما ينجم عنه بطالة هيكلية مرتفعة الحجم، ويدفع بالكثيرين، خصوصاً العمالة غير المؤهلة وغير الماهرة، إلى العمل في اقتصاد الظل. كما أن انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وتباينها بين القطاعين العام والخاص ساهما في دفع

العمالة إلى ممارسة نشاطات موازية غير رسمية. بالتالي، فإن إعادة النظر في آليات سوق العمل وسياساته، من حيث مستوى التعويضات وتناسبها مع تغيرات مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة وظروف العمل وطبيعته، والتشديد على حماية حقوق العمال وتسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية والضمان الصحي، كل ذلك من شأنه أن يساهم إلى حد كبير في التخلي عن نشاطات اقتصاد الظل، والعمل في نشاطات الاقتصاد الرسمي بشكل نظامي. كما أن التحديث المستمر لسياسات التعليم في مختلف مراحلها، وتطوير المناهج والطرق التدريسية وربطها بحاجات سوق العمل سيساهم في الحد من معدلات التسرب، وسيساعدان على زيادة مؤهلات القوة العاملة ومهارتها وقدرتها على إيجاد فرص عمل نظامية، بما يجذب من حجم العمالة في القطاع غير المنظم.

- وفي مجال السياسات المتعلقة ببيئة الأعمال، يتوجب على صانعي القرار تحديث القوانين والأنظمة والإجراءات الخاصة ببيئة الأعمال وتبسيطها، وذلك من أجل تشجيع الاستثمارات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية بحيث تتوفر فرص عمل نظامية جاذبة تمتص فائض القوة العاملة وتشجع عمالة اقتصاد الظل على التحول إلى نشاطات الاقتصاد الرسمي. هنا نشير إلى أهمية تحديث النظم والقوانين الضريبية، من حيث معدلات الضريبة ومطارحها وآليات استيفائها؛ ففرض معدلات ضريبة عادلة تتناسب مع المطرح الضريبي ومع نوع النشاطات المتولدة عنها، وتبسيط إجراءات استيفائها، من شأنها أن يشجع على قيام الأعمال والنشاطات الرسمية والمسجلة، فتتوافر فرص عمل من جهة، ويُحدّ من حجم التهرب الضريبي من جهة أخرى. إلى جانب ذلك، يجب العمل على بناء قدرات العاملين في مجال الضريبة من أجل تقديم خدمات متميزة الجودة من جهة، ومكافحة التهرب الضريبي من جهة أخرى. كما نؤكد ضرورة تبسيط إجراءات منح تراخيص الأعمال ونقل الملكية وتسجيلها، وحل النزاعات وإنفاذ العقود، مما يشجع على القيام بأعمال جديدة ويجفز الأعمال القائمة غير النظامية وغير المسجلة على اكتساب الصفة الرسمية والمسجلة، وهو ما يؤدي بلا شك إلى تخفيض حجم القطاع غير المنظم ونشاطات اقتصاد الظل. كذلك نشير إلى ضرورة الاهتمام بدعم قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال تبسيط الإجراءات والأنظمة الخاصة بهذا القطاع، وتقديم المشورة والخبرة اللازمة لبناء قدرات ريادة الأعمال فيه، وتوفير جميع أشكال التمويل التي تساهم في زيادة حجم نشاط هذا القطاع، مما يمكنه من استقطاب العمالة الفائضة وعمالة القطاع غير المنظم.

- إن تحديث المؤسسات والهيئات العاملة في مجال الإدارة الحكومية والخدمة المدنية، وتطوير الأنظمة والقوانين الناظمة لعملها، ووضع أسس للمساءلة والرقابة والمحاسبة، وتطبيق هذه الأسس بشكل جدي وحازم، كل ذلك سيساهم في الحد من انتشار التسيّب والترهل، وفي مكافحة الفساد الذي يستشري في أروقة الهيئات والمؤسسات الحكومية في سورية، ويشغل حيزًا ملحوظًا في نشاطات اقتصاد الظل. في هذا الخصوص، نشير إلى أنه تم في عام ٢٠١١ تشكيل لجنة لمكافحة الفساد في سورية، مهمتها اقتراح آليات وضوابط محددة لتعزيز النزاهة والشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص بين ذوي الأوضاع المتماثلة، وتحقيق العدالة ومكافحة جرائم الفساد، وتوفير وسائل استئصال أسبابه، ومعاينة مرتكبيه. لكن لم يصدر عن اللجنة - حتى الآن - أي قرارات أو قوانين في هذا الخصوص. وفي جميع الأحوال، تشكل محاربة مظاهر الفساد والتسيّب مقوّمًا مهمًا من مقوّمات الحد من حجم نشاطات اقتصاد الظل في سورية.

- وفي النهاية، لا بدّ من الإشارة إلى ما قامت به الحكومة السورية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠١٠، عندما أوجدت مشروعاً تحت مسمى «التمكين القانوني للفقراء وتنظيم القطاع غير المنظم»، وذلك

بهدف دراسة واقع القطاع غير المنظم، وتحديد حجمه وخصائصه من خلال مسوحات تصمّم خصيصًا لذلك الغرض، ووضع سياسات لإزالة العوائق القانونية والتنظيمية التي تمنع الفقراء من القيام بالأعمال، وخلق بيئة تشريعية وقانونية تساهم في تخفيض حجم القطاع غير المنظم من خلال تحويل نشاطات هذا القطاع إلى نشاطات رسمية وقانونية. وعلى الرغم من بدء نشاط هذا المشروع عام ٢٠١٠، فإنه لم يصدر عنه حتى الآن خطوات ملموسة تساهم في تحقيق أهدافه. وربما يعود السبب في ذلك إلى الانعكاسات السياسية والقانونية لهذا المشروع من جهة، وإلى موجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي بدأت في سورية وانعكست على جميع الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى مشاريع التعاون الدولي بين الحكومة السورية والجهات الدولية، من جهة أخرى. وفي جميع الأحوال، يشكّل هذا المشروع، في حال المضي به قُدّمًا، بارقة أمل مهمة يمكن التعويل عليها للحد من حجم نشاطات اقتصاد الظل في سورية.

## خلاصة

نلاحظ بما تقدّم أن مع زيادة حجم النشاط الاقتصادي الرسمي محليًا وعالميًا، تزايدت نشاطات اقتصاد الظل وتنوعت أشكالها. وتشير الدلائل إلى انتشار هذه النشاطات في جميع أنواع الاقتصاديات على اختلاف درجة تطورها، وإلى أن حجم هذه النشاطات في الاقتصاديات النامية والانتقالية هو أكبر مما هو عليه في الاقتصاديات المتقدمة.

لقد رافق النشاط الاقتصادي للقطاع المنظم في الأعوام الاخيرة نشاطًا ملحوظ في اقتصاد الظل، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال نسبة العمالة في القطاع غير المنظم التي شكّلت حوالي ثلث إجمالي العمالة في سورية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، وكذلك من خلال نسبة الدخل غير المصرّح به والناجم عن الفرق بين مستويات دخول الأسر وإنفاقها في سورية، إذ بلغت ٣٤-٣٥ في المئة بين العامين ٢٠٠٤-٢٠١٠.

وتبيّن لنا أن هناك عوامل متعددة وراء ظهور نشاطات اقتصاد الظل وتزايدها، منها ما هو اقتصادي، كانخفاض فرص العمل المتاحة نتيجة ضعف سياسات الاقتصاد الكلي، وتركيز الجهود التنموية على المناطق والمدن الكبرى، الأمر الذي دفع بالأفراد إلى الهجرة داخليًا والعمل في نشاطات اقتصاد الظل. كما ساهم انخفاض مستويات الدخل وزيادة نسب الفقر في دفع الأفراد إلى العمل في نشاطات موازية لنشاطات الاقتصاد الرسمي بهدف تأمين مصدر للرزق والمعيشة. كما أدى قصور البيئة الناظمة للأعمال على مستويات الضرائب والإجراءات والقوانين والأنظمة إلى تشجيع الأفراد على الانخراط في نشاطات اقتصاد الظل. أمّا على الصعيد الاجتماعي، فالعادات والتقاليد الاجتماعية والرغبة في تغيير الواقع الاجتماعي وتدهور منظومة القيم والأخلاق السائدة في المجتمع، خصوصًا في مجال زيادة حجم الاتجاه نحو التهرب الضريبي واللجوء إلى أساليب ملتوية في إيجاد مصادر للرزق والمعيشة، كل ذلك ساهم في تكاثر نشاطات اقتصاد الظل في سورية.

وتبين لنا أيضًا أن لنشاطات اقتصاد الظل آثارًا إيجابية بقدر ما لها من انعكاسات سلبية. وفي حين تتجلى آثارها الإيجابية في توليد الدخل وإيجاد القيم المضافة وتشغيل فئات اليد العاملة وتوفير فرص لكسب الدخل ومصدر للرزق والمعيشة، خصوصًا لدى فئة العاملين بأجر - وهم يشكّلون حوالي ٥٠ في المئة من عمالة القطاع غير المنظم خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، فإنها في المقابل تساهم في تشويه الحسابات القومية، خصوصًا حسابات الناتج والنمو الاقتصادي ومساهمة القطاعات في الناتج، وفي ضبابية ملامح سوق العمل

نتيجة تشويه قاعدة بيانات سوق العمل وكيفية توزيعها القطاعي، والإخلال بدينامية المالية العامة نتيجة زيادة عمليات التهرب الضريبي، وتشجيع ممارسات الفساد، والإضرار بالمستوى التعليمي نتيجة المساهمة في رفع مستويات التسرّب من التعليم، والحد من فرص تطور قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، بسبب عدم قدرة المنشآت (غير المنظّمة) العاملة في هذا القطاع في الحصول على برامج الدعم والتمويل الحكومية.

في النتيجة، ستكون للعمل الحثيث على الحد من نشاطات اقتصاد الظل وتحويلها ما أمكن إلى نشاطات رسمية مساهمته في تصحيح هيكلية الاقتصاديات المحلية ورفع مستواها وتعزيز مناعتها في وجه الأزمات؛ فالعمل على تحويل العمالة غير المنظّمة إلى عمالة منظّمة، من خلال الإجراءات والأنظمة التي تهدف إلى توفير فرص عمل نظامية (كتبسيط الأنظمة الخاصة بسوق العمل والتأمينات الاجتماعية)، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتوفير التمويل اللازم لدعم قطاع المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، ومكافحة الفساد وتحسين البيئة الضريبية، كل ذلك من شأنه أن يجد من نشاطات اقتصاد الظل ويعزز فرص تنمية الاقتصاد المحلي.

## المراجع

### ١- العربية

#### كتب

القش، أكرم رنا خليفاي. مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في سورية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧. على الموقع الإلكتروني: <<http://cbssyr.org/studies/st22.pdf>>.

هيئة تخطيط الدولة. مؤشرات البطالة والتشغيل في سورية. دمشق: [الهيئة]، ٢٠٠٣. دورية

نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري: العدد الأول، الإصدار الثاني، ٢٠٠٨. على الموقع الإلكتروني: <<http://www.ismf-eusy.org/ecob/ar/index.php?id=1>>..

#### وثائق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «دراسة سوق العمل في سورية، ٢٠٠٩-٢٠١٠». (مشروع إنشاء قاعدة بيانات من أجل سياسات شاملة للعمالة والتوظيف، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني: <<http://molsa.gov.sy/archive/>./docs/File/downloads>>.

سكر، نبيل. «خيارات التعامل مع العمالة الفائضة في سورية». (دراسة، مشروع التطوير والتحديث المؤسساتي في سورية، ٢٠٠٦)، على الموقع الإلكتروني: <<http://ismf-eusy.org/ismf/ar/publicationsd.>./php?id=6>>.

الكواز، أحمد. «الحسابات القومية والفساد: بعض المعالجات والآثار»، (سلسلة أوراق عمل، API/WPS ؛ ١١٠٢، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١١). على الموقع الإلكتروني: <<http://www.arab->.api.org/jodep/products/delivery/wps1102.pdf>>.

#### ندوات

ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشر، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠٠١. على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_01/ali/ali.htm](http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/ali/ali.htm)>.

ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرون، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠٠٦. على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_07/suleiman.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/suleiman.pdf)>.

ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية والعشرون، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠٠٩. على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_09/>.sioufi.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_09/>.sioufi.pdf)>.

ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة والعشرون، أعدتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٢٠١١. على الموقع الإلكتروني: <[http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_11-5/>.qadi.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_11-5/>.qadi.pdf)>.

### ٢- الأجنبية

#### Books

Belev, Boyan (ed.). *The Informal Economy in the EU Accession Countries: Size, Scope, Trends, and Challenges to the Process of EU Enlargement*. Sofia: Center for the Study of Democracy, 2003.



- Decent Work and Informal Economy: Sixth Item on the Agenda*. Geneva: International Labour Organization, 2002. (Report / International Labour Conference; 90<sup>th</sup> session, 4). On the Web: <[www.ilo.org/public/english/standards/reim/ilc/ilc90/pdf/rep-vi.pdf](http://www.ilo.org/public/english/standards/reim/ilc/ilc90/pdf/rep-vi.pdf)>.
- Department of Economic Affairs, Statistics Division. *Household Accounting: Experience in Concepts and Compilation*. 2 vols. New York: United Nations, 2000. (Studies in Methods. Series F; no. 75). Vol. 1: *Household Sector Accounts*.
- El Laithy, Hiba and Khalid Abu-Ismael. *Poverty in Syria: 1996-2004: Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations*. Damascus: United Nations Development Programme, 2005. On the Web: <<http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/PovertInSyriaEnglishVersion.pdf>>.
- Kaminski, Bartlomiej (ed.). *Economic Transition in Russia and the New States of Eurasia*. Armonk, NY: M.E. Sharpe, 1996. (International Politics of Eurasia; v. 8)
- Schneider, Friedrich and Dominik Enste. *Hiding in the Shadows: The Growth of the Underground Economy*. Washington, DC: International Monetary Fund, 2002. (Economic Issues; 30). On the Web: <<http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/>>.
- Sivananthiran, A. and C.S. Venkata Ratnam (eds.). *Informal Economy: The Growing Challenge for Labour Administration*. Geneva: International Labour Organization (ILO), 2005. On the Web: <[http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_dialogue/---lab\\_admin/documents/publication/wcms\\_113917.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/---lab_admin/documents/publication/wcms_113917.pdf)>.
- Soto, Hernando de and Egyptian Centre for Economic Studies. *Dead Capital and the Poor in Egypt*. 2 vols. Cairo: The Centre, 1997.
- Soto, Hernando de. *The Other Path: The Invisible Revolution in the Third World*. In Collaboration with the Instituto Libertad y Democracia; Foreword by Mario Vargas Llosa; Translated by June Abbott. New York: Harper and Row, 1989.
- Tokman, Víctor E. (ed.). *Beyond Regulation: The Informal Economy in Latin America*. Boulder: Lynne Rienner, 1992.
- Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*. Geneva: International Labour Organization, 2002. on the Web: <[www.gdrc.org/informal/women.pdf](http://www.gdrc.org/informal/women.pdf)>.

## Periodicals

- Asea, Patrick K. "The Informal Sector: Baby or Bath Water?: A Comment." *Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy*: vol. 45, no. 1, 1996.
- Dilnot, A. and C. N. Morris. "What Do We Know About the Black Economy?." *Fiscal Studies*, vol. 2, no. 1, March 1981.
- Feige, Edgar L. "Defining And Estimating Underground and Informal Economies: The New Institutional Economics Approach." *World Development*: vol. 18, no. 7, 1990. On the Web: <<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.137.7657&rep=rep1&type=pdf>>.
- Hindriks, Jean, Abhinay Muthoo and Michael Keen. "Corruption, extortion and evasion." *Journal of Public Economics*, vol. 74, no. 3, December 1999.
- Johnson, Simon, Daniel Kaufmann and Andrei Shleifer. "The Unofficial Economy in Transition." *Brookings Papers on Economic Activity*: no. 2, 1997.
- Johnson, Simon, Daniel Kaufmann and Pablo Zoido-Lobaton. "Regulatory Discretion and the Unofficial Economy." *American Economic Review*: vol. 88, no. 2, May 1998.
- Lyssiotou, Panayiota, Panos Pashardes and Thanasis Stengos. "Estimates of the Black Economy Based on Consumer Demand Approaches." *Economic Journal*: vol. 114, no. 497, July 2004.
- Macafee, Kerric. "A Glimpse of the Hidden Economy in the National Account." *Economic Trends*: vol. 316, no. 1, 1980.
- Perazzi, Josefa Ramoni, Giampaolo Orlandoni Merli and Laura Castillo Paredes. "The Size of the Informal Economy in Venezuela." *El Norte - Finnish Journal of Latin American Studies*: no. 5, December 2010.



- Pissarides, Christopher A. and Guglielmo Weber. "An Expenditure-Based Estimate of Britain's Black Economy." *Journal of Public Economics*: vol. 39, 1989. On the Web: <[http://darplse.ac.uk/papersdb/Pissarides-Weber\\_\(JPubE89\).pdf](http://darplse.ac.uk/papersdb/Pissarides-Weber_(JPubE89).pdf)>.
- Schneider, Friedrich and Dominik H. Enste. "Shadow Economies: Size, Causes, and Consequences." *Journal of Economic Literature*: vol. 38, March 2000. On the Web: <[www.econ.jku.at/members/Schneider/files/publications/JEL.pdf](http://www.econ.jku.at/members/Schneider/files/publications/JEL.pdf)>.
- Tanzi, V. "The Underground Economy in the United States: Estimates and Implications," *Ban- caNazionale del Lavoro Quarterly Review*: vol.135, no. 4, December 1980.

## Documents

- Alexeev, Michael and William Pyle. "A Note on Measuring the Unofficial Economy in the Former Soviet Republics." (Middlebury College Working Paper Series; 0230, Middlebury College, Department of Economics, Vermont, July 2002). On the Web: <<http://sandcat.middlebury.edu/econ/repec/mdl/ancoec/0230.pdf>>.
- Baldwin-Edwards, Martin. "Southern European Labour Markets and Immigration: A Structural and Functional Analysis." (Mediterranean Migration Observatory Working Paper; no. 5, Athens, November 2002), on the Web: <[http://aei.pitt.edu/1079/1/MMO\\_WP5.pdf](http://aei.pitt.edu/1079/1/MMO_WP5.pdf)>.
- Buehn, Andreas and Friedrich Schneider. "Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 Countries." (Department of Economics, Johannes Kepler University Of Linz, 2009). On the Web: <[www.econ.jku.at/.../ShadEconomyCorruption\\_rev\\_091009.pdf](http://www.econ.jku.at/.../ShadEconomyCorruption_rev_091009.pdf)>.
- Chen, Martha Alter. "Rethinking the Informal Economy: Linkages with the Formal Economy and the Formal Regulatory Environment." (United Nations, Department of Economic and Social Affairs, DESA Working Paper; no. 46, New York, July 2007).
- Davutyan, Nurhan. "Estimating the Size of Turkey's Informal Sector: An Expenditure-Based Approach." (Economic Research Forum Working Paper Series; 403, Cairo, 2008). On the Web: <[http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1211433730\\_403.pdf](http://www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1211433730_403.pdf)>.
- Georgiou, G. M. and G. L. Syrighas. "The Underground Economy: An Overview and Estimates For Cyprus." (Central Bank of Cyprus, 1994). On the Web: <[http://www.centralbank.gov.cy/media/pdf/PBRPE\\_UNDERGROUNDECONOMY.pdf](http://www.centralbank.gov.cy/media/pdf/PBRPE_UNDERGROUNDECONOMY.pdf)>.
- Husmanns, Ralf. "Measuring the Informal Economy: From Employment in the Informal Sector to Informal Employment." (Working Paper; no. 53, Policy Integration Department, Bureau of Statistics, International Labour Office, 2004).
- Johnson, Simon, Daniel Kaufmann and Pablo Zoido-Lobaton. "Corruption, Public Finances and the Unofficial Economy." (Policy Research Working Paper; 2169, World Bank, Washington, DC, 1999)
- Loayza, Norman. "The Economics of the Informal Sector: A Simple Model and Some Empirical Evidence from Latin America." (Policy Research Working Paper; 1727, World Bank, Washington, DC, February 1997). On the web: <[http://wds.worldbank.org/servlet/WDSCContentServer/WDSP/IB/1997/02/01/000009265\\_3970619111006/Rendered/PDF/multi0page.pdf](http://wds.worldbank.org/servlet/WDSCContentServer/WDSP/IB/1997/02/01/000009265_3970619111006/Rendered/PDF/multi0page.pdf)>.
- "The Report of the Fifteenth International Conference of Labour Statisticians." (International Labour Organization, Geneva, 1993).
- Schneider, Friedrich and Robert Klinglmaier. "Shadow Economies around the World: What Do We Know?." (Economics Working Papers; 2004-03, Department of Economics, Johannes Kepler University Linz, Austria, April 2004).
- Zaman, Q. "Quantifying the Excess Supply of Labour in the Syrian Economy." (Electronic Paper, Social Science Research Network (SSRN), January 2007). On the Web: <[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=95996](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=95996)>.

## Conferences

- The 17<sup>th</sup> International Conference of Labour Statisticians, Geneva, 2003.
- The 7<sup>th</sup> Meeting of the Expert Group on Informal Sector Statistics (Delhi Group), New Delhi, 2-4 February 2004.